مؤقت

مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

الجلسة ٤٣١٧ (الاستئناف ١)
الخميس، ٣ أيار/مايو ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد كننغهام	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أوكرانيا	السيد كروحمال
	أيرلندا	السيد راين
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد مجدوب
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد عون
	موريشيوس	السيد نيوور
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	النرويج	السيد كولبي

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ١٢ نيسـان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/2001/357).

استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أحيط المجلس علما بأني تلقيت رسالة من ممثل زمبابوي يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعمول بها أقترح، بموافقة المجلس، دعوته للمشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق وللمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود أي اعتراض، فقد تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد جوكونيا (زمبابوي) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل مواصلة إعطاء الكلمة للمتكلمين المسجلين على قائمة المتكلمين، أود أن أوضح بأنه إذا أراد أي من الوزراء الزائرين أن يطلب الكلمة مرة أخرى للتعليق على ما قيل في أثناء مناقشة المجلس بعد أن يتكلم أعضاء المجلس، فسوف نهيئ له تلك الفرصة، وأطلب من وفده أن يبلغ الأمانة العامة بذلك لكي أعرف وأعطيه الكلمة بعد ما ينتهي أعضاء المجلس من الإدلاء بكلماقم.

السيد وانغ يينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بوزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووزير الدولة لشؤون الخارجية في أوغندا، والمبعوث الخاص لرئيس جمهورية رواندا ووزير المالية في بوروندي. ونرحب بحضورهم في هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن.

ويعرب الوفد الصيني عن تقديره للجهود التي يبذلها فريق الخبراء والسيدة با - نداو بصدد تقديم التقرير النهائي المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نؤيد رئيس المجلس في عقد هذه الجلسة كي نستمع إلى آراء الأطراف المعنية. الأمر الذي من شأنه أن يساعد في وضع نهاية لسلب الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية واستغلال تلك الموارد بصورة غير قانونية.

ونستخلص من المعلومات ذات الصلة التي قدمها فريق الخبراء، بأن استغلال وسلب الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بصورة غير قانونية أصبح يجري على نطاق واسع ويرتبط ارتباطا وثيقا باستمرار الصراع. وفيما يتعلق بهذه المسألة، وعلى غرار ما فعلته بلدان أخرى، نعتقد أن على مجلس الأمن أن يتخذ التدابير الملائمة لوضع نهاية لهذا السلب والاستغلال غير القانوني كما ينبغي للمجلس أن يمهد الطريق من أجل حسم الصراع بطريقة سليمة. ولذلك، نؤيد تمديد ولاية الفريق لفترة ملائمة من الزمن.

ونفهم مما استمعنا إليه اليوم في هذه الجلسة، بأنه قد ترتبت على تقرير الفريق آثار قوية مختلفة.

وبينما نؤكد تماما الجهود التي يبذلها الفريق، نرى أيضاً أن ثمة مجالاً للتحسين. فلا يوجد تمييز واضح في بعض المعلومات الواردة في التقرير بين الحالات المعززة بالأدلة الدامغة والحالات التي لا تدعمها أدلة كافية أو لا تتجاوز كونها مجرد أقاويل. ونرجو من فريق الخبراء أن يطبق معايير أكثر صرامة في المرحلة التالية من أعماله. وينبغي أن يركِّز عمله بصفة خاصة على ما يجري من نهب واستغلال غير مشروع لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن يتصدى للمسائل ذات الأهمية الرئيسية ويستند في استنتاجاته إلى أدلة ملموسة.

ويتعين على جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوصفها دولة ذات سيادة، أن تقوم باستغلال مواردها الطبيعية الخاصة بنفسها تحقيقاً للتنمية الداخلية ولأجل الإسراع بحل الصراع. فرهن كل استغلال للموارد الطبيعية لجمهورية

الكونغو الديمقراطية باستمرار الصراع من شأنه أن يتنافى مع واقع الأمور وأن يتعارض مع حل مشكلة الاستغلال غير المشروع. والصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية صراع متشابك ومعقد، ينطوي على مسائل من قبيل انسحاب القوات الأجنبية، وإجراء حوار سياسي داخلي، ونزع سلاح الجماعات المسلحة، والمصالحة الوطنية، والشواغل الأمنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والدول المجاورة لها. وهذه المسائل مترابطة وتؤثر على بعضها البعض إلى حد بعيد.

ولابد من تكاتف جهود المجتمع الدولي، ولا سيما بلدان منطقة البحيرات الكبرى. ويتعين على الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا القيام جدّياً بتنفيذه وترجمة الالتزامات الصادرة بموجبه إلى أفعال على وجه السرعة. وسوف يلزم لحل الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الأمد الطويل التوصل إلى مصالحة فيما بين جميع الجنسيات والقوى السياسية الداخلية في هذا البلد.

وفيما يتعلق بالمناخ الخارجي، لا بد لجميع البلدان في منطقة البحيرات الكبرى أن تنعم بالسلام والاستقرار المستندين على معايير العلاقات الدولية من قبيل الاحترام المتبادل لسيادة الدول، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية؛ كما يجب عليها أن تتعايش في سلام وأن تنشئ علاقات طبيعية بينها وبين غيرها من الدول. وقد لاحظنا أن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى قد طرأت عليها بعض تغيرات إيجابية. فقد أخذت بلدان المنطقة المذكورة في زيادة الاتصال فيما بينها وبذل الجهود الإيجابية لتحسين العلاقات بين الدول وبعضها البعض. ونرجو أن تدرك أطراف الصراع قيمة الزخم الذي تحقق بشق النفس في مسيرة السلام، ومن ثمّ تتخذ تدابير إيجابية على نحو يتسم بالفعالية والإصرار ، فضلاً عن بعد النظر والشجاعة اللتين تنمان عن حنكة سياسية، وتضطلع بجهود فعالة من أجل وضع نهاية للصراع في أقرب وقت ممكن وتهيئة بيئة سلمية ودية تكفل استمرار منطقة البحيرات الكبرى في البقاء وتنميتها.

لقد ظلت جمهورية الكونغو الديمقراطية متورطة في صراع يستعصي على الحل. وعانى هذا البلد وسكانه مصاعب جمة، وتواجههم الآن تحديات رهيبة فيما يتعلق بوضع حد للصراع وإحلال السلام. وستكون المهام الواقعة على عاتقهم بعد انتهاء الصراع في القضاء سريعاً على الفقر وتحقيق المصالحة الوطنية وتوطيد دعائم السلام بالغة المشقة. لذا نناشد المجتمع الدولي أن يلجأ إلى جميع السبل والوسائل الممكنة لتقديم الدعم لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومساعدتها.

وسوف تتعاون الحكومة الصينية والشعب الصيني كعادتهما مع المجتمع الدولي وتواصلان بذل جهود لا تكل في هذا الصدد.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): يعرب وفدي عن التهنئة لكم يا سيدي الرئيس على ما أبديتموه من حكمة في جعل هذه المناقشة على رأس قائمة الأعمال المدرجة في برنامج عمل المجلس لهذا الشهر. فمن الواضح أن موضوع الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية مرتبط بتهيئة مناخ يظلله السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى.

ونرجو أن نعرب عن سرورنا لحضور وزراء أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومبعوث رئيس جمهورية رواندا ، وأعضاء فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية الذي أعد هذا التقرير. وقد أصغينا بعناية واهتمام إلى البيانات التي أدلى بها ممثلو البلدان المذكورة، مما سيتيح لهذا المجلس ولسلطات بلدي تكوين صورة أوضح عن واقع الحالة المثيرة للقلق التي يصفها التقرير.

ويشكل استغلال الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية موضوع المداولات التي نجريها اليوم نظراً لصلته الوثيقة باستمرار الصراع الذي ما فتئ يعتصر حياة ذلك البلد. فقد أودى ذلك الصراع على نحو مباشر أو غير مباشر وفقاً للأرقام الأخيرة، وكما ذكر البعض في هذه الجلسة، بحياة ما يزيد على مليونين ونصف المليون من الضحايا منذ عام ١٩٩٨. وتسبب القتال بشكل مباشر في ٠٠٠ ٢٠٠ من الوفيات، بينما يعزى الباقي إلى المجاعة والأمراض التي ابتلي بها السكان في الأماكن المنفّرة التي لجأوا إليها فراراً من العنف.

وفي هذه الظروف تجرى أحداث مأساوية، من قبيل الهجوم الذي وقع في الأسبوع الماضي على العاملين في اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والذي أشار إليه عدد من المتكلمين. ونقدم تعازينا للأسر الكونغولية وغيرها من الأسر التي فقدت أعزاءها ونعرب عن شكرنا على عبارات الأسف والتضامن معنا لفقدان أحد مواطنينا في ذلك الحادث.

ويرى وفدي أنه يجب على المجتمع الدولي من حيث المبدأ إدانة استغلال الموارد المعدنية أو الحرجية أو الزراعية لبلد من البلدان إذا ما أسهم هذا الاستغلال، بغض النظر عن مشروعيته أو عدم مشروعيته، في إحداث مأساة بهذه الأبعاد الهائلة. ومن غير المقبول أن يعيش ملايين الأشخاص في خوف وأن يعانوا الفقر في وسط الثروات الطبيعية التي يمتلكها بلدهم.

وتقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية جدير منا أيضا بإبداء التعليقات التالية.

أولاً، نرى أن الأمين العام قد اتبع المعايير التي وضعها المجلس لاختيار فريق الخبراء، برئاسة السيدة با-نداو. ونحبذ تمديد ولاية الفريق لمدة ثلاثة أشهر، وننتظر باهتمام صدور تقريره الختامي.

ثانياً، وجدنا أن المعلومات والبيانات الواردة في التقرير بشأن الأشخاص والجماعات المسلحة والبلدان التي تستغل موارد الكونغو وتقوم بتسويقها بغية تمويل الصراع مذهلة. ودون تعليق على الأدلة المقدمة، والتي هي قيد الدراسة والتحليل والتقييم من قِبل حكومتنا وبعثتنا، نرى أن الحكومات والجماعات المذكورة ينبغي أن تبدأ على نحو مستقل التحقيق في هذه البيانات وأن تبلغ نتائج تحقيقاتها لفريق الخبراء في غضون الشهور القادمة من ولايته.

ثالثاً، نسلم بأن الجزء الشرقي من الكونغو يمتاز، منذ أمد طويل، وبالنظر إلى موقعه الجغرافي، بصلات اقتصادية قوية مع البلدان المجاورة. وهذا هو السبب في أن وجود تجارة نشطة للاستيراد والتصدير هناك لم يكن مفاجأة لنا. ومع ذلك من المناسب الحفاظ على المنافع المتبادلة الناجمة عن تلك التجارة بهدف إعادة بناء اقتصاد منطقة البحيرات الكبرى في المستقبل. وينبغي لأي مؤتمر يُعقد من أجل السلام في تلك المنطقة أن ينظر إلى ذلك الجانب بعين الاعتبار.

ورابعاً ، وختاماً، أحطنا علماً بالجزاءات التي يقترحها واضعو التقرير. والجزاءات آلية مشروعة بالفعل يمكن لمجلس الأمن عن طريقها إحداث تغييرات في سلوك الأطراف المسلحة المشتركة في حالات الصراع. ورغم ذلك، فقد دعونا دائما إلى القيام قبل النظر في استعمال هذه الآلية بإجراء حوار يتسم بالاحترام ويؤدي إلى التعاون مع المجتمع الدولي، كالحوار الذي نجريه اليوم. ويحدونا الأمل في أن يتحقق ذلك في هذه الحالة.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن اقتناعنا بأن أي عمل يقوم به المجلس بخصوص البند المعروض علينا اليوم، ينبغي أن يكون جزءا من جهد قوي لتحقيق سلام دائم في

جمهورية الكونغو الديمقراطية - سلام يحترم سيادة ووحدة أراضي بلدان منطقة البحيرات الكبرى، ويراعي أيضا مصالحها الأمنية المشروعة.

وبهذه الروح، أعرب وفد بلدي عن رغبته في أن يشارك في البعثة المقبلة لمجلس الأمن إلى تلك المنطقة من أفريقيا.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): إن حكومة النرويج ترحب بهذه المناقشة المفتوحة بخصوص الموضوع الهام المتعلق بدراسة الصلة بين استغلال الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار الصراع المأساوي في منطقة البحيرات الكبرى وترحب بالمشاركة التي قام بها هنا اليوم وزراء جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وأوغندا وبوروندي كبينة من التزامهم بالمسألة وبالتوصل إلى حل سلمي للصراع.

ونحن نشكر فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تقريره. والتقرير يوفر معلومات مستفيضة عن تعقد الصراع وإثراء للفكر في المزيد من مداولاتنا. وقبل أن أعلق على تقرير الفريق، أود، مع هذا، أن أدلي ببعض الملاحظات.

تلاحظ النرويج بقلق الخسائر الفظيعة التي ألحقها الصراع بالشعب والاقتصاد والبيئة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء عدم توفر الحكم وبخصوص العنف المستمر، وبخاصة في مناطقها الشرقية. وحكومة النرويج تدين بشدة قتل أفراد لجنة الصليب الأحمر الدولية مؤخرا في إقليم أوريانتال وتؤكد على ضرورة محاسبة المذنبين على هذه الجريمة الشنعاء. والنرويج تدعو الأطراف إلى ضمان أمان كل الأفراد الدوليين الذين يعملون لمساعدة المنطقة في سعيها نحو السلام، والأمن والتنمية.

علاوة على ذلك، لا تزال النرويج تعتقد أن اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار لا يزال هو الطريق إلى حل سلمي دائم للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. ونحن نأمل بالتأكيد ألا تنسى البلدان والمجموعات المتمردة المختلفة المتورطة في الصراع هذه الفرضية الأساسية. وما برحنا نحث الأطراف على أن تستكشف بشكل شامل كل السبل السياسية التي قد تكون متاحة لإيجاد حل سلمي. ونحن نرى أن أطراف الصراع اتخذت خطوات هامة منذ إصدار قرار مجلس الأمن ١٣٤١ (٢٠٠١) الصادر في شباط/فبراير من هذا العام. لقد بدأت الأطراف عملية فض الاشتباك، ووزع مراقبي وضباط اتصال بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يسير في طريقه. ومع ذلك، فإن الجوانب الرئيسية الأخرى لعملية السلام، وعلى الأخص تسريح القوى المناهضة العاملة في المنطقة ونزع سلاحها وإعادة تأهيلها، وإقامة حوار بناء بين الطوائف الكونغولية يؤدي إلى حكم فعال في جمهورية الكونغو الديمقراطية كلها أمور لا غنى عنها. ونحن نتطلع إلى المزيد من ظواهر التحلي بالإرادة السياسية والسعي المشترك بين الأطراف لتحقيق تقدم حقيقي في هذا الشأن.

والجهود الرامية إلى إعادة إقامة علاقات سلمية في منطقة البحيرات الكبرى ينبغي أن تراعى فيها الجوانب الاقتصادية في الصراع. وتقرير الفريق يبين أن الاستغلال غير القانوني الكبير للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال جاريا. ونحن نجد في رأينا أن هذا عمل يستحق الشجب ونناشد كل الأطراف أن تتوقف توقفا دون تأخير كل أشكال أنشطة الاستغلال التي تذكي لهيب الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الشأن، نود أن ندلي ببعض الملاحظات المتعلقة بالتعاون مع فريق الخبراء. في كلا التقريرين، التقرير المؤقت المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وتقرير ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١، يشكو

الفريق من عدم تعاون بعض البلدان والأفراد والشركات الخاصة. ونحن نأسف لأن الفريق واجه "مشكلة إختلال توازن في الحصول على البيانات" S/2001/357، الفقرة ١١ وأن "هذا القيد [سيكون] ملموسا في التقرير" (المرجع نفسه). ونحن نود أن نحث كل الأطراف على أن تتعاون تعاونا تاما وأن توفر لفريق الخبراء البيانات ذات الصلة في أقرب وقت ممكن. وسيتعين علينا دائما أن نسأل أنفسنا ما الذي قد يكون أغفل في تقرير كهذا. إن معلومات وصلت إلى علمنا تبين أن بعض الشركات الخاصة المتورطة في هذا الاستغلال غير مذكورة في التقرير. ونحن نود أن نطلب من الخبراء أن ينظروا في هذا الأمر.

لقد طلب أعضاء عديدون في مجلس الأمن من رئيسة فريق الخبراء أن تقدم إلى المجلس عرضا أكثر تأكيدا للنتائج، وفصل الحقائق القوية عن المعلومات التي تقوم على أسس أكثر ضعفا. إن من الصعب جدا على أعضاء المجلس أن يميزوا بين المعلومات والاتهامات القائمة على بيانات أولية يمكن أن تربط الأطراف المتهمة بالاستغلال غير القانوني بشيء من التأكيد؛ وتلك الأجزاء من التقرير المرتكزة على معلومات حصل عليها في مقابلات. وإذا أمكن، ينبغي أن يحتوي العرض القادم على بعض الشواهد المعززة ضد المتورطين.

ونؤيد الافتراض وراء ولاية فريق الخبراء، ومؤداه أن أطراف الصراع تحركها الرغبة في السيطرة على الموارد الطبيعية والاستفادة منها. وعلاوة على ذلك، نلاحظ الأدلة بأن الأطراف تمول جيوشها وعملياتها العسكرية باستغلال هذه الموارد. وهذا ينعكس في النتائج والتوصيات المبدئية للفريق العامل. ويؤيد وفد بلدي تمديد ولاية فريق الخبراء لمدة ثلاثة أشهر حتى يكمل الفريق عمله. والمزيد من تأكيد الفريق – بشكل يتجاوز أي شك – بأن بلدانا في المنطقة وعناصر فاعلة أخرى لا تزال متورطة في أنشطة استغلالية تشعل الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيعتبره هذا المجلس أمرا بالغ الخطورة.

في الختام، نحث الأطراف في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار على الإبقاء على قوة الدفع التي نشأت في الأشهر الماضية، ونتطلع إلى مواصلة الحوار بخصوص الخطوات المقبلة التي سيتم اتخذها بعد بعثة مجلس الأمن إلى المنطقة. ونعتقد أن الالتزام التام من جانب كل الأطراف المعنية بإجراء مفاوضات سلمية سيظل لا غنى عنه في البحث عن حل دائم للصراع.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، بنغلاديش تعرب لكم عن التهاني الحارة بمناسبة توليكم رئاسة المجلس. ونحن واثقون بأنه ستتوفر لنا رئاسة فعالة تحت قيادتكم أنتم والولايات المتحدة.

إننا نجتمع اليوم في ظل خلفية القتل المروع في بونيا لستة أفراد عاملين في المجال الإنساني للجنة الصليب الأحمر الدولية. ولا يمكن أن يكون هناك أي عداء لهذه الأعمال البشعة. ووفد بلدي يعرب عن خالص تعازينا للأسر المكلومة. ونطلب تحقيقا سريعا في الحادث حتى يقدم المسؤولون عنه إلى العدالة دون تأخير.

يسرنا غاية السرور أن نرحب بوزراء جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا وبوروندي، والمبعوث الخاص لرواندا، الذين هم معنا اليوم لمناقشة مسألة ذات أهمية كبيرة للسلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن السيدة سافياتو با – نداو، رئيسة فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وزملاءها من أعضاء الفريق – السيد فرانسوا إكيكو والسيد مل هولت والسيد هنري مير والسيد مصطفى تال – يستحقون تقديرنا لشجاعتهم والتزامهم بالوفاء بالولاية التي أناطها بهم المجلس.

وتقريرهم الشامل وما توصلوا إليه ومقترحاقم لها أهمية حيوية، وبخاصة بالنظر إلى الحركة التي تتقدم حاليا في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وسنقتصر في ملاحظاتنا على خمس قضايا. الأولى الخلاصة والنتائج التي توصل إليها الفريق. لقد وجد الفريق أن نهب موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية مستمر وأن هناك صلة واضحة بين الاستغلال غير القانوني واستمرار الحرب. وإذا ثبتت هذه النتيجة بصورة لا مجال فيها للشك، فعلى جميع الأطراف المعنية أن تتحمل المسؤولية الواجبة وأن تتخذ التدابير الواجبة لكسر الرابطة بين الاستغلال غير القانوني لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار الحرب.

والنتائج التي توصل إليها الفريق في تقريره الحالي يجب أن تدرس، مع الأخذ في الحسبان تماما آراء البلدان المعنية وغيرها من الأطراف ذات الصلة. وهناك أسئلة بشأن المنهج المتبع ونوعية الدليل وطبيعة النتائج. والواقع أن الغرض الرئيسي من جلسة اليوم الاستماع إلى مختلف وجهات النظر. ويكون من المستحسن إذا استطاع الفريق أن يبرهن على النتائج التي توصل إليها في مواجهة ما يقدم من أفكار.

والخلاصة والنتائج التي توصل إليها فريق الخبراء لها آثار خطيرة على الأهداف التي يسعى مجلس الأمن إلى تحقيقها. ونؤكد أن تقارير أفرقة الخبراء، الصادرة باسم الأمم المتحدة، يجب أن تفي بمعايير واضحة وبقواعد أخرى ذات صلة. وينبغي للفريق، في نفس الوقت، أن يكون قادرا على التحقيق وعلى تقديم النتائج التي يتوصل إليها على نحو مستقل وموضوعي إلى أقصى حد.

والقضية الثانية هي تعريف عدم الشرعية. وقد لاحظنا تعريف الفريق للاستغلال غير القانوني. وقيل إن هذا التعريف لا يبدو متفقا وأحكام اتفاق لوساكا. وهناك تساؤل حول قانونية أو عدم قانونية استغلال الموارد في المناطق التي يتحكم فيها المتمردون. والسؤال هام، حيث إن بعض حركات التمرد أطراف موقِّعة على اتفاق لوساكا.

وتتعلق القضية الثالثة بالاستجابة الفورية من جانب المجلس والأطراف المعنية والدول الأعضاء للنتائج والتوصيات. ومن قبيل الرد، ينبغي للمجلس أن يدعو إلى الوقف الفوري للاستغلال غير القانوني للموارد المعدنية وغيرها من الموارد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويوصي الفريق بعدد من الخطوات التي نعتقد أنه يمكن للدول الأعضاء أن تتخذها من جانب واحد في هذه المرحلة، وتتضمن خطوات تتعلق باستيراد وتصدير ونقل بعض المعادن والتحويلات المالية موضع الاستفسار. وقد تدرس البلدان المتوسطة أمر إعلان وقف فوري لتوريد الأسلحة وجميع المواد العسكرية إلى جماعات المتمردين التي تعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وثمة مجال فريد يبعث على القلق، ألا وهو الخشب والصراع. إن العالم على علم بالصراع المتعلق بالماس وغيره من السلع مرتفعة القيمة. إلا أنه يتكشف لنا أن النهب يمتد إلى منتجات ضخمة الحجم كالأخشاب والمنتجات الحراجية غير الخشبية، ونؤيد توصية الفريق بأنه يجب على البلدان المعنية، وفقا للممارسات الدولية، أن تعلن لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات عن مصادر الأخشاب التي تشحن من موانيها البحرية، فضلا عن وثائق شهادات هذه الأخشاب. والأخشاب والمنتجات الحراجية غير الخشبية القادمة من مناطق القتال يجب إعلانها على أنها ”أخشاب التراع ومنتجات التراع الحراجية غير الخشبية“. وقد تنظر أيضا البلدان المستوردة في اتخاذ خطوات إيجابية مماثلة.

ويجب أن تمتد مطالبة المجلس بهذه التدابير المؤقتة إلى جميع الأطراف المتورطة في أنشطة غير قانونية: الحكومات

والقوات المسلحة والأفراد والشركات العامة أو الخاصة المتورطة بطريق مباشر أو غير مباشر في استخراج ونقل واستيراد وتصدير موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والقضية الرابعة تتعلق باتخاذ المجلس للمزيد من الإجراءات. وأية تدابير محددة من جانب المجلس يجب أن تتبع النظر في إضافات التقرير الذي سيطلب من الفريق أن يقدمه قبل انتهاء ولايته التي جرى تمديدها. ويتوقع من الفريق أن يرد على تعليقات من ورد ذكرهم في التقرير وأن يستكمل بياناته ويكمل المهام التي لم تنته في المجالات المتبقية من التحقيق. وتصرف المجلس بالنسبة للتدابير الواجبة لا يمكن أن تتبع إلا بعد توفُّر دليل قاطع وبعد فشل الأطراف المسؤولة عن الأنشطة غير القانونية في اتخاذ تدابير للتصحيح أو في الامتثال لمطالب المجلس.

وأخيرا، نود أن نؤكد أنه يجب أن تكون لجمهورية الكونغو الديمقراطية سيادة كاملة على مواردها الوطنية، وألا يسهم الاستغلال غير القانوني أو ما عداه من جانب أطراف خارجية في استدامة الحرب.

وغرض المجلس من المضي في هذه المسألة تيسير عملية السلام، ويجب أن يتخذ جميع التدابير الواجبة لتحقيق هذا الهدف.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): نود أن ننضم إلى زملائنا في الترحيب بالوزراء من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وأوغندا، وبالمبعوث رفيع المستوى من رواندا. وأعتقد أن هذه المشاركة الرفيعة المستوى تؤكد من جديد أهمية المناقشة التي نجريها اليوم.

إننا نتشاطر الصدمة والهول اللذين أعرب عنهما كثير من زملائنا إزاء مقتل موظفي لجنة الصليب الأحمر الدولية، ونرجو أن تتخذ التدابير الفعالية لحسم هذه الحالة.

وميزة التكلم في وقت متأخر اليوم أن كثيرا من النقاط التي كنا نود إثارتها سبق أن أثارها زملاؤنا، بما فيهم مؤخرا جدا السفير شودري، الذي قال إن علينا جميعا أن نؤكد من جديد سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها، وأنه من غير المقبول سلب الموارد ونهبها. وبالتالي، لا يوجد لدينا في هذه المرحلة سوى نقطتان إضافيتان نضمهما إلى هذه المناقشة.

النقطة الأولى التي نود أن نثيرها أن فريق الخبراء، في تسليمه التقرير (S/2001/357) إلينا، قد سلَّم أساسا ما قد يُدعى بطاطا ساخنة. وهي مسألة لاذعة لأنها أوجدت مشكلة للمجلس، والمشكلة هي أنه إذا كانت محتويات التقرير والنتائج التي توصل إليها الفريق صحيحة - وأؤكد كلمة ''إذا'' لأننا، بوصفنا وفدا وطنيا، لا نملك القدرة على التحري عن نتائج التقرير أو تأكيدها أو إنكارها - فيتعين على المجلس أن يتخذ إجراء يستجيب به للنقاط التي أثارها التقرير. أما إن لم تكن صحيحة، فعلينا التزام، بوصفنا مؤسسة، أن نوضح المسألة وأن نكفل عدم بقاء أية انطباعات خاطئة أو مضللة.

وبصراحة، فإننا غير متأكدين من القوة المؤسسية التي قد تكون لدينا، نحن أعضاء المجلس، للتحري عن الادعاءات الواردة في التقرير؛ إلا أنه علينا الاضطلاع بهذا التحري. ومن الواضح أنه علينا، قبل اتخاذ أية قرارات في المجلس، أن تكون قائمة على الحقائق السليمة والاجتهاد الواجب. ويسرني أن هذه نقطة قد تكرر صداها في عديد من البيانات التي جرى الإدلاء بها استجابة للنتائج التي توصل إليها الفريق.

وبطريقة ما، فإننا نكسب بعض الوقت. وبإعطاء الفريق تمديدا قدره ثلاثة أشهر، فإننا نأمل أن يبذل الفريق قصارى جهده لكي يستجيب لجميع النقاط التي أثيرت

اليوم – ويسرني أن أعضاء الفريق هنا يستمعون إلى البيانات التي يدلي بها كل من أعضاء المجلس والمبعوثون رفيعوا المستوى الموجودون هنا – وبالتالي، نرجو، عندما يعود الفريق إلينا بعد ثلاث أشهر، أن نكون في وضع أفضل يسمح لنا بالاستجابة الكافية والفعالة للادعاءات القوية والعديدة التي يتضمنها تقرير الفريق.

النقطة الثانية التي نريد طرحها هنا هي أنه عند النظر إلى القضية برمتها ينبغي أن نعي أن قضية استغلال الموارد الطبيعية هي إلى حد ما بعد واحد من أبعاد الصراع التي نعالجها. وقد يكون من المفيد أن نشير إلى اقتباس عن كتاب حديث لكاتب اسمه مايكل ت. كلاري أصدر مؤخرا كتابا عنوانه حروب الموارد: الصورة الجديدة للصراع العالمي.

> ”المناطق التي كانت يوما مستعمرة ودمرت فيها القوة المحتلة المؤسسات المحلية وسلبت الريف موارده البشرية والمادية، ثم رحلت بدون وضع الأساس لحكومات وطنية ذاتية التمويل وفعالة، هي المناطق الضعيفة على وجه الخصوص. وبمجرد أن تثور حركة تمرد فإن الاقتتال يتطور غالبا ليصبح صراعا على الموارد“.

وفي حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدأت تركة الاستغلال قبل أكثر من ١٠٠ عام، عندما استعمر المنطقة ملك بلجيكا ليوبولد الثاني بوصفها إقطاعيته الشخصية وبدأ الاستغلال المنظم لثروتها الطبيعية. ومؤخرا أدت آثار الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤ وحركات التمرد في عام ١٩٩٦ وعام ١٩٩٨ إلى المزيد من التعقيد للحالة وغيرت شكل الأنشطة الاقتصادية وشبكات التجارة في المنطقة.

ومن الواضح أننا يجب أن نعالج المشاكل الأساسية عند محاولة تحليل الحالة هنا. ومن المشكوك فيه أن نستطيع فعل ذلك بكل وضوح في مثل هذا المكان المفتوح. ولكن يسعدنا التنويه إلى أن لقاءنا المنعزل مع الأمين العام في عطلة نهاية هذا الأسبوع سوف يتناول قضايا جمهورية الكونغو الديمقراطية. وآمل أن نعالج بشكل صريح في ذلك النقاش بعض القضايا الأكثر صعوبة، والتي لا يمكن معالجتها في جلسة مفتوحة كهذه.

أخيرا، اسمحوا لي أن أعلن رسميا أننا نؤيد البيان الرئاسي الذي سيصدر في نهاية اليوم.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): يود وفدي أن يحييكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة حول مسألة الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إذ أنها توفر لنا فرصة لمعالجة قضية الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلاقته باستمرار الصراع في ذلك البلد وعواقبه على منطقة البحيرات الكبرى كلها بأسلوب صريح.

ويود وفدي أن يشكر السيدة با – نداو على عرضها تقرير فريق الخبراء الذي عينه الأمين العام بطلب من المجلس. وندرك تماما من التقرير، وكذلك من عرض السيدة با – نداو، أن المهمة كانت شاقة.

يضم وفدي صوته للآخرين في الترحيب بالوزراء من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا وأوغندا في المجلس. ولقد استمعنا بانتباه لبياناتهم، ووفدي يرى أن من الأهمية أن يستمع المجلس إلى من لهم مصلحة مباشرة بالتقرير قبل اتخاذ أي إجراء.

ولقد لاحظ وفدي أن التقرير يحتوي على اتهامات مزعجة بشأن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتعلق تلك الاتهامات بأمور مالية واقتصادية، وبتجارة الماس والغابات والأخشاب. ولاحظنا أنها اتهامات خطيرة للغاية في طابعها ولا بد من دراستها، هي والتعقيبات التي استمعنا إليها صباح اليوم من

ممثلي الحكومات المعنية. وفي هذا الصدد، نرحب بالعزم الذي أعرب عنه عدة وزراء بأن التحقيقات ستجري وأن الذين يثبت عليهم الجرم سيحاكمون.

وتدور توصيات الفريق حول ستة موضوعات عامة، وتحمل مضامين خطيرة جدا. وفي ذلك السياق نؤيد تمديد ولاية الفريق لمدة ثلاثة أشهر أخرى حتى يتمكن من إنهاء عمله. وعندئذ فقط سيكون المجلس قادرا على دراسة التوصيات والنتائج الأخرى للفريق بحيث يتمكن من القيام بعمل مناسب.

ويؤيد وفدي الإجراء الذي سيقوم به الفريق على أساس خطة العمل الخاصة به، وكذلك الإجراء المحدد في البيان الذي سيدلي به الرئيس في ختام هذا النقاش.

ما زلنا قلقين للغاية إزاء الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لأنه مع وجود هذا العدد الكبير من الناس المتضررين، بمن فيهم أكثر من مليوني مشرد في الداخل ولاجئ في الدول المجاورة، كنا قد استرعينا الانتباه في أكثر من مناسبة إلى أن مأساة إنسانية هائلة توشك على الحدوث.

ويسعدنا أنه تم إحراز تقدم نحو تنفيذ اتفاق لوساكا. ونعتقد أن البعثة التي سيقوم بها مجلس الأمن في وقت لاحق من هذا الشهر سوف تسهم بشكل كبير في وضع أساس لتحرك المجلس القادم دعما لتنفيذ اتفاق لوساكا.

ويود وفدي في هذه المرحلة أن يعرب عن خالص تعازينا لأسر موظفي لجنة الصليب الأحمر الدولية وحكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية وسويسرا وكولومبيا. إن الأشخاص الذين فقدوا أرواحهم من أجل قضية السلام يذكروننا بالضغط الهائل الذي يناضل تحته عمال الأنشطة الإنسانية باسم المجتمع الدولي - الذين يذهبون إلى مناطق نحن عادة لا نرسل إليها حفظة السلام.

ومن الواضح أن مناقشات اليوم هي شاهد على حقيقة واحدة، هي الحاجة إلى سلم شامل ودائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضمن إطار إقليمي يضم منطقة البحيرات الكبرى بأسرها. ونحن نتطلع إلى ذلك اليوم، ونتطلع إلى استمرار الدعم لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعوب الدول المجاورة عندما يسعى المجتمع الدولي إلى إحلال السلام في المنطقة التي مزقتها الحرب.

ونشدد مرة أخرى على أنه لا يمكن فرض حل عسكري للأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك من الأهمية أن نواصل تقديم دعمنا للخطوات التي تقود إلى المصالحة الوطنية.

السيد نيوور (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي قبل كل شيء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. وليس لدينا شك في أن رئاسة الولايات المتحدة للمجلس هذا الشهر ستكون خصبة ومثمرة جدا. ونشكركم أيضا على عقد هذه الجلسة العلنية الهامة لمناقشة تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من الثروات مع الأطراف العديدة المتورطة في الصراع بذلك البلد.

هذه الجلسة العامة تمثل فرصة هامة لجميع الأطراف المعنية لتبدي بحرية تعليقاتها على محتويات التقرير، ولا شك أن الآراء التي يعرب عن ستساعد مجلس الأمن على تخطيط مسار عمله في المستقبل.

وفي هذا الصدد، يسر وفدي بصفة خاصة أن يعرب عن ترحيبه في قاعة المجلس بوزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد ليونارد شي أوكيتوندو؛ ووزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي بأوغندا، السيد أماما مبابازي؛ ووزير مالية بوروندي، السيد تشارلس نيهانغازا؛

والمبعوث الخاص لرئيس جمهورية رواندا، السيد باتريك مازيمباكا.

ونقدر أيضا تقديرا كبيرا حضور السيدة صفياتو يا - نداو، الرئيسة وأعضاء الفريق المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويشيد وفدي برئيسة وأعضاء الفريق على التقرير الشامل الذي قدموه وفاء بولايتهم الهامة. ويجب علينا جميعا أن ندرك أن الفريق أوكلت إليه مهمة في غاية التعقيد والمشقة. ونشكر أعضاء الفريق على التفاني والشجاعة اللذين أدوا بهما مسؤولياتهم.

نعلم جميعا أن تقريرا له هذا الطابع، ويستند إلى تحقيقات أجريت في ظروف صعبة، من البديهي أن تتشكك فيه الأطراف المعنية. وقد تكون هناك انتقادات لشكل التحقيقات التي أجريت وطريقة إجرائها، وعمق هذه التحقيقات، وكذلك بشأن الاستنتاجات والتوصيات والتعليقات الواردة في التقرير.

وفي حالات معينة، قد يكون النقد صادقا ومبررا، وفي حالات أخرى يكون مجرد نقد سطحي. ولكن التقرير بصفة عامة أكد بما لا يدع مجالا للشك أن هناك، فعلا استغلالا غير قانوني واسع النطاق للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، يشمل الماس، والكولتان، والنحاس، والكوبالت، والأخشاب، والذهب، وأن هناك صلة بين هذه الأنشطة غير القانونية والصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية دولة ذات سيادة وموارد البلد ملك لشعبها وحده. ومن دواعي الأسف أن هذا البلد الأفريقي الهام ظل يتخبط في الصراع خلال السنوات القليلة الماضية وأن عددا من البلدان المجاورة أصبحت متورطة فيه لسبب أو لآخر. ولكنها صورة محزنة أن الصراع أتاح الفرصة للكثيرين لينهبوا موارد الكونغو، خاصة في وقت أصبح البلد يعاني فيه من حالة أزمة. ونحن نحث جميع الأطراف المعنية أن توقف على الفور جميع الأنشطة غير القانونية في الكونغو.

وفيما يتعلق بتقرير الفريق، يؤيد وفدي الاقتراح الرامي إلى تمديد ولاية الفريق لتمكينه من متابعة وإكمال عمله الهام. ونحث جميع الأطراف المعنية على التعاون الكامل مع الفريق لضمان أمن أعضاء الفريق أثناء تنفيذه لولايته الهامة بالنيابة عن الأمم المتحدة.

وفي هذه الأثناء، نؤيد الرأي بأن يبقى تطبيق التدابير الموصى بها في التقرير معلقا حتى يصبح التقرير الإضافي للفريق متوفرا في نهاية فترة الثلاثة أشهر من تمديد الولاية.

ونحث الحكومات المعنية على اتخاذ تدابير انفرادية من هذا القبيل حسبما تراه ضروريا لضمان ألا يكون مواطنوها متورطين بأي حال من الأحوال في الاستغلال غير القانوني لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرة التي اتخذتها الحكومة الأوغندية لإجراء تحقيقات في البلد.

إن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية لم يترل معاناة هائلة بشعب ذلك البلد فحسب، ولكنه أضر أيضا بالسلم والأمن في المنطقة بأسرها. كما أعاق التنمية والتقدم وكذلك التعاون الإقليمي. وهذا الصراع المهلك يجب أن ينتهي، والطريق إلى تحقيق ذلك هو التنفيذ الكامل لاتفاق لوساكا والامتثال الكامل لخطط فض الاشتباك التي وقّعت عليها لاحقا جميع الأطراف المتورطة في الصراع. ونحن نحث جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد.

لا أستطيع أن أنهي بياني بدون الإعراب عن شعورنا بالصدمة والرعب إزاء قتل العاملين التابعين للجنة الصليب الأحمر الدولية في بونيا. ويحدونا الأمل أن تساعد الأطراف

التي لها نفوذ في المنطقة على تحديد هوية القتلة وتقديمهم إلى العدالة.

أخيرا، تؤيد موريشيوس البيان الرئاسي المقترح إصداره في نهاية هذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل موريشيوس على ملاحظاته الموجهة إليّ.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للولايات المتحدة الأمريكية.

أعتقد أننا أجرينا اليوم مناقشة شيقة جدا تفتح بعدا جديدا للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد استمعت ووفدي باهتمام كبير إلى ضيوفنا من المنطقة.

وترى الولايات المتحدة أن الفريق قدم صورة صحيحة عموما للبعد الاقتصادي الظاهر والمزعج للأزمة. وقد لا نتفق مع جميع عناصر التقرير، ولكننا لا يمكن أن نتجاهل هذا البعد للصراع إذا كنا نريد للسلام أن يحل بجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ومما يسعدني أنه يبدو أننا جميعا نتفق على أن الفريق ينبغي أن يكمل عمله وأن يعمل على زيادة التدقيق في تقريره خلال عدد من الشهور المقبلة.

ويذكرنا تقرير الفريق بأن موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يجري استغلالها لمصلحة الشعب الكونغولي. وبينما لا نعتقد أن السعي إلى الحصول على الثروة كان سببا في الصراع، فإننا نعتقد أن السعي غير المحكوم بنظام إلى الحصول على ثروة الكونغو هو نتيجة للصراع. وكلما طال أمد الصراع، قلت الخطوط الفاصلة بين السبب والنتيجة وضوحا.

ويجب علينا أيضا، ونحن ننظر إلى الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن نولي اعتبارا جديا لتقرير لجنة الإنقاذ الدولية الوشيك الصدور، الذي يؤكد أن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية أدى إلى زيادة الوفيات بمليون وفاة في السنة منذ اندلاعه. وينبغي لنا أيضا أن نأخذ في الحسبان التقارير المتعلقة بالحالة الإنسانية وبحقوق الإنسان المقدمة من أميننا العام وزملائه في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأخيرا، نذكّر مرة أخرى، مع الشعور بالحزن والغضب، باغتيال موظفي لجنة الصليب الأحمر الدولية في ٢٦ نيسان/أبريل.

هناك مجالان اثنان في تقرير فريق الخبراء أود أن أسترعي إليهما انتباه رئيسة الفريق وزملائها فيما يتعلق بعملهم الإضافي. الأول هو إدراج القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيا انتراهموي في فئة وصفت بـ ”ما يسمى بالقوى السلبية“. وبينما نحن واثقون من أن الفريق لم يقصد بأي حال التقليل من وصمة العار التي يراها المجلس على مرتكبي الإبادة الجماعية في رواندا، فإن هذا تركيب لغوي غير موفق نأمل أن نتفاداه في المستقبل.

المسألة الثانية تتعلق باللغة السواحيلية، التي عرّفت خطأ بأنها لغة أجنبية يتكلمها الذين غزو جمهورية الكونغو الديمقراطية. فاللغة السواحيلية مستخدمة على نطاق واسع في الكونغو كلسان مشترك للتجارة والحياة الثقافية في أنحاء شرق ووسط أفريقيا. وهي لغة أفريقية تربط بين الأفارقة في داخل بلدانهم وفي إطار منطقتهم، ووصفها بأنها لغة أجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية غير صحيح.

وخلص الفريق الوزاري إلى أنه بينما كان يوجد متمردون في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كان هناك دليل واضح لا يدحض على وجود غزو أجنبي قام بدعم التمرد.

ويفيد التقرير أن تصرفات أولئك الذين ينتهكون سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية هي أبغض الأمور. ومع ذلك، يشير التقرير إلى أن الأنشطة التي تقوم بها الجماعات

الكونغولية المتمردة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعض حلفائها تسهم في هذه الأحداث المثيرة للقلق. وفضلا عن الرسالة التي مفادها أن القائمين باحتلال جمهورية الكونغو الديمقراطية يمولون أنشطتهم من خلال الأنشطة غير القانونية أو غير المشروعة، نستشف من التقرير أن ذلك البلد لا يزال هدفا لممارسات الفساد الأجنبي والمحلي. وبينما تعد هذه الممارسات تركة استعمارية، إلا أنها ظاهرة نمت بعد الاستقلال أيضا. فإذا كان على الأجانب أن يتحملوا المسؤولية عن نهب موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية، فينبغي للكونغوليين في الماضي وفي الحاضر أيضا أن يتحملوا نصيبهم من هذه المسؤولية.

هناك سبب آخر يبعث على القلق هو امتناع حكومة زيمبابوي عن التعاون مع فريق الخبراء. نحن هنا لا نصدر أحكاما على أنشطة حكومية، ولكن نذكّر بعضنا البعض بالتزامنا بالتعاون مع هذا النمط من التحقيقات. فالحكومات التي تعاونت بصورة كاملة هي التي ووجهت بأقسى الانتقادات. ولا يمكن أن نسمح لذلك بأن ينشئ دينامية مستقبلية تفضل فيها الحكومات عدم التعاون بوصفه أفضل خيار لسياستها.

وأود أن أكرر شيئا ذكره المتكلمون السابقون، لأنه أمر أساسي بالنسبة لمناقشتنا اليوم، وللمتابعة. هدفنا ليس أن نعاقب أحدا أو أن نوجه اللوم إلى أحد؛ هدفنا هو، وينبغي أن يظل، التنفيذ الناجح لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وألاحظ أن الوزير مبابازي وآخرين لاحظوا هذا الصباح أن اتفاق لوساكا يقدم فرصة فريدة من نوعها لتحقيق السلام في المنطقة. ونحن نتفق معه، ونود أن نستمر في العمل مع كل الشركاء في المنطقة، في إطار عملية لوساكا لتحقيق كل إمكانات هذا الاتفاق.

إن السلام القائم على اتفاق لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة هو الرد الوحيد في هذه المنطقة. ولهذا السبب سيرسل مجلس الأمن بعثة إلى المنطقة في وقت لاحق من هذا الشهر، وهذا هو سبب اجتماعنا اليوم. ونحن نعتقد أن إقرار السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية يجب أن يرتكز على دعامات ثلاث: الانسحاب الكامل لكل القوات الأجنبية؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين وإعادة الإدماج للجماعات المسلحة، لا سيما جنود القوات المسلحة الرواندية السابقة والانتراهاموي؛ وتطبيق نظام سياسي جديد يتم التوصل إليه عن طريق الحوار فيما بين الكونغوليين. إن إنهاء الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحماية شعبها لا يمكن أن يتحققا في فراغ، إلا أنهما من المتطلبات في الأجلين القريب والبعيد. ويجب أن تنهي الأطراف الأجنبية والمحلية مثل هذه الأنشطة بغية المساعدة في تهيئة المناخ الذي يمكن السلام من أن يضرب بجذوره في الأرض. ومع ذلك، ينبغي للأطراف الكونغولية ذاتها أن تبني المؤسسات التي يمكنها وحدها أن توفر حقوق الإنسان والرفاهية للشعب.

ومع هذا الزخم الجديد في العملية السلمية، نأمل أن يكون الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية في طريقه إلى الانتهاء. وبينما نتطلع إلى المستقبل، أتذكر كلمات إبراهام لينكولن الذي قال، في الأيام الأخيرة من الكابوس الذي ألم ببلادنا:

> ”نحن لا نكن الشر لأحد، بل نكن الخير للجميع، ... فلنسعَ جاهدين من أجل إنهاء العمل الذي بدأناه، وأن نضمد جراح الأمة، وأن نرعى من تحمل عبء المعركة ونرعى أرملته ويتيمه، وأن نفعل كل ما من شأنه أن يحقق السلام العادل والدائم فيها بيننا ومع كل الأمم“.

الآن أستأنف مهمتي بصفتي رئيسا للمجلس.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أكاساكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن شعور بلادي بالصدمة والأسف إزاء مقتل ستة من العاملين في لجنة الصليب الأحمر الدولية في جمهورية الكونغو الديمقراطية يوم ٢٧ نيسان/أبريل، وأن نعرب عن خالص تعازينا للأسر المنكوبة. إن هذه الهجمات الكريهة ضد العاملين في المجال الإنساني لا بد وأن تدان.

وقبل التعقيب على تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أود أن أشدد على أن حل الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يتورط فيه ما يقرب من نصف بلدان القارة الأفريقية، والذي راح ضحيته أكثر من ٣ ملايين شخص، يعتبر مسألة حيوية لا للبلدان المعنية بصورة مباشرة فحسب، ولكن من أجل سلام ورخاء أفريقيا برمتها. واليابان تحث الأطراف المعنية كافة على تنفيذ اتفاق لوساكا للسلام دون مزيد إبطاء، وتطلب إلى مجلس الأمن أن يبذل قصارى الجهد لتنفيذ المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تنفيذا كاملا.

إن الاستغلال غير القانوني للماس والموارد الطبيعية الأخرى لا بد وأن يتوقف، إذ أنه يشكل عقبة رئيسية أمام تسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهو أيضا سبب للأعمال العسكرية السافرة والمتكررة. وكما جاء في تقرير فريق الخبراء، فإن استغلال الموارد غير الماس، مثل الموارد المعدنية كالذهب والكولتان، وكذلك الأخشاب، يؤجج الصراع في المنطقة الشرقية من البلاد. وعلى الرغم من أن التقرير المعروض علينا يتضمن عددا من التوصيات للحد من الأنشطة غير القانونية، أود اليوم أن أركز تعليقاتي على النقطتين التاليتين.

أولا، إن الصلة بين الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية واستمرار الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية لأمد طويل، يجب أن ينظر إليها في الإطار الأعم لتعزيز السلام في المنطقة برمتها. وهذا يتطلب منهجية شاملة ومتكاملة. ومجلس الأمن بصفة خاصة، وكجزء من جهوده لتحقيق تسوية سلمية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي له في الوقت ذاته أن يتناول المشكلات الاقتصادية والأمنية في البلدان المجاورة بوروندي ورواندا وأوغندا. ولا بد من متابعة بناء السلم، وإعادة التعمير فيما بعد الصراع، والتنمية وإضفاء الطابع الديمقراطي من منظور إقليمي.

ثانيا، بغية ضمان فعالية مثل هذه المنهجية المتكاملة على مستوى المنطقة بأكملها، ينبغي للمجلس أن يضمن الانتقال السلس من كل مرحلة في عملية السلام إلى المرحلة التالية، ومن حل الصراع إلى بناء السلم إلى التنمية فيما بعد الصراع. وسيتطلب ذلك استراتيجية مترابطة الحلقات طوال فترة مشاركة الأمم المتحدة. ولا بد من تلافي أي ثغرة في تقديم المساعدة الدولية المطلوبة في المراحل المختلفة، خاصة في فترة الانتقال من مرحلة إلى المرحلة التالية.

وكما جاء في التقرير الأخير للأمين العام بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2001/373)، على المجلس أن يبدأ الآن في النظر في الانتقال إلى المرحلة الثالثة، التي تشمل انسحاب القوات الأجنبية وكذلك تنفيذ عملية نزع سلاح الجنود السابقين وتسريحهم وإعادة توطينهم. وفي هذه المرحلة لإعادة البناء والتنمية، سيكون للمساعدات الاجتماعية والاقتصادية أهمية أساسية.

ولضمان تقديم هذه المساعدة بسلاسة وفعالية قدر الإمكان، لا بد لمجلس الأمن أن يتعاون عن كثب مع البلدان المانحة الرئيسية، وكذلك مع المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أعلق على الإشارة الواردة في التقرير إلى الشركات الموجودة في شتى البلدان، بما في ذلك اليابان، التي يدّعي التقرير أنها تستورد الأخشاب بدون شهادات من شركة تحريج أوغندية – تايلندية تدعى دارا – فورست، ، وهي موجودة في منطقة إيتوري بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وإن السلطات اليابانية عاكفة على التحقيق في المسألة، وهي تقدر أية أدلة ملموسة يمكن أن يقدمها فريق الخبراء لتوثيق الكلام الوارد في التقرير، يمكن أن تساعد حكومتنا في التحقيقات التي تجريها. وأود أن أؤكد للأعضاء على أن اليابان تبذل قصارى جهدها لوقف هذه الممارسات غير القانونية.

وفي هذا الصدد، أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى البيان الذي صدر في نهاية مؤتمر قمة أوكيناوا للدول الثماني في تموز/يوليه الماضي، والذي تضمن فقرة تدعو إلى تعليق ممارسات قطع الأخشاب والاتجار بها على نحو قانوني وذلك لصالح إدارة الغابات المستدامة. واليابان ملتزمة بتنفيذ أحكام ذلك البيان بالتعاون مع المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكلزية): المتكلم التالي ممثل كندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوفال (كندا) (تكلم بالانكليزية): ترحب كندا بتقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد اضطلع أعضاء الفريق بمهمة صعبة للغاية، ونحن نتقدم إليهم، من خلال السيدة با – نداو، بالشكر على العمل الذي أدوه.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالت مقطعة الأوصال منذ حوالي ثلاث سنوات بفعل صراع ذي نطاق إقليمي ونتائج مدمرة. ومثلما يحصل في أنغولا وسيراليون، حيث يساعد الاستغلال غير المشروع للماس والموارد الأخرى على تأجيج الصراع، فقد وردتنا تقارير عن حصول أعمال نهب منتظمة للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأمر الذي يغذي العنف المستمر فيها. ومثلما يوضح التقرير المعروض علينا، فإن المصالح الاقتصادية تكمن في جوهر هذا الصراع.

الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية تشكل مثالا مقلقا على نوع جديد من الصراع، الصراع الذي تصبح فيه الحرب مربحة، والمصالح الاقتصادية تتنافس مع الأهداف السياسية، وبعض المحاربين لا يهدفون إلى السيطرة، وإنما إلى إدامة الصراع والظروف التي تسمح بازدهار الإجرام. فالنهوض بالسلام والأمن البشري في هذا الإطار أصبح مهمة مرهقة.

(واصل كلمته بالفرنسية)

وتقرير فريق الخبراء يتضمن اتهامات تثير القلق ويجب على المجلس أن ينظر فيها بعناية. والاتهامات التي يتم إثباتها، يجب على المجلس أن يتصرف حيالها. وينبغي للمجلس في المرحلة الأولى أن يعمل مع الدول الأعضاء ذات الصلة على كفالة اتخاذ الإجراءات لوقف نهب الموارد. وإذا رفضت الدول الأعضاء ذلك التعاون، فعلى المجلس أن ينظر في اتخاذ إجراءات أشد صرامة.

ومثلما شدد متكلمون عديدون، المسألة ليست مسألة إنزال العقاب أو توجيه اللوم، وإنما مسألة تنفيذ اتفاق لوساكا والقرارات التي اتخذها المجلس. وأي أفراد وحكومات ومجموعات مسلحة يستغلون على نحو غير قانوني الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

ويسهمون، من خلال أنشطتهم، في إدامة الحرب هناك يستحقون إدانتنا. واستغلال الموارد وتأجيج الحرب يجب وقفهما دونما إبطاء. وإحراز تقدم في هذا الصدد سيكون هاما من أجل خفض تدفق الأسلحة المتداولة في المنطقة، وهذا بحد ذاته شرط رئيسي لإحلال السلام.

والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية يسهم مباشرة في معاناة السكان المدنيين. فلجنة الإنقاذ الدولية تقدر أن ٣ ملايين نسمة لقوا مصرعهم نتيجة الحرب، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وثلاثة أطفال من بين كل أربعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يموتون قبل بلوغ الثانية من العمر. أما الذين لا يموتون، فيتعرضون لخطر تجنيدهم على أيدي المجموعات المسلحة التي تقاتل من أجل السيطرة على المناطق الغنية بالموارد. وفي بعض الحالات، تتعمد هذه المجموعات القيام بحملات ترويع بين السكان المدنيين وترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني بمنأى عن العقاب. والسكان الذين يحملون على الفرار من أعمال العنف وترك أراضيهم وديارهم، ويحرمون من أسباب عيشهم، الأمر الذي يسبب تفاقم هذه الأزمة الإنسانية. وهناك ما يزيد على مليوني نسمة من المشردين في الداخل ومئات الآلاف من اللاجئين.

ويجب توفير وصول المساعدات الإنسانية لمساعدة جميع هؤلاء الناس. فعلى جميع أطراف الصراع أن تحترم التزاماتها، بما في ذلك ضرورة كفالة السلامة لموظفي المساعدة الإنسانية وحرية تحركهم. وتشعر كندا بحزن عميق إزاء جريمة القتل المفجعة التي ارتكبت الأسبوع الماضي وراح ضحيتها ستة عمال من الصليب الأحمر، ونتقدم بتعازينا إلى أسر الضحايا. وهذه الأحداث تذكّرنا بالبيئات التي غالبا ما تكون صعبة وخطيرة والتي يعمل في ظلها عمال المساعدة الإنسانية، وكثيرا ما يجدون أنفسهم في خطر فيما يحاولون توفير الحماية والمساعدة لمن هم في أمس الحاجة إليهما.

الموقعون على اتفاق لوساكا، والعديدون منهم موجودون على هذه الطاولة، يجب أن يضعوا حدا لهذا الصراع دونما إبطاء. وتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة يشكل الحل الوحيد القابل للتطبيق للأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والحوار بين أبناء الكونغو هام أيضا بالنسبة لإحلال السلام وتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويجب إجراؤه في أسرع وقت ممكن. ونشعر بالتشجيع إزاء الإنجازات الأخيرة التي حققها الميسر الذي تؤيد كندا مكتبه أوسع تأييد. ونرحب بتعاون جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن مع الميسر.

وتظل حكومة كندا ملتزمة تماما بعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي نأمل أن تأتي بالسلام العادل والدائم إلى المنطقة.

ويجب أن ننظر مليا في تقرير فريق الخبراء، ولا بد من تمديد ولاية الفريق كي يتمكن من إنجاز عمله. ويجب التوصل إلى فهم كامل لأسباب هذا الصراع إذا أراد المجتمع الدولي أن يساعد الأطراف في تحديد الحلول السياسية الفعالة وفي تعطيل الحوافز الاقتصادية التي تعمل على استمرار الحرب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل السويد. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شوري (السويد) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا

وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة.

يرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بتقرير فريق الخبراء، وننوه بالعمل الذي أنجزه الفريق حتى الآن، ونحيط علما مع الاهتمام بالاستنتاجات التي يتضمنها تقريره.

يؤيد الاتحاد الأوروبي قرار مجلس الأمن بتمديد ولاية فريق الخبراء لفترة ثلاثة أشهر. ومن الأهمية أن يعطى الفريق هذا الوقت ليتمكن، في جملة أمور، من جمع معلومات إضافية عن جوانب ليست مشمولة تماما في التقرير المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل، من قبيل دور بعض الأطراف الرئيسية الإقليمية، وإجراء تحليل كامل لقاعدة البيانات الموجودة وجمع الملاحظات من الأطراف والجهات الفاعلة المذكورة في التقرير. ونرحب بالتزام مجلس الأمن بالنظر في التقرير الراهن والإضافة المتوقعة على حد سواء عندما يعود إلينا الفريق في آب/أغسطس بما استجد من معلومات عن الحالة. ويحدونا الأمل أن تشكل المتابعة مساهمة في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي شهدت فعلا تطورات مشجعة.

ومع أن إجراء المزيد من التحقيقات والمشاورات، له ما يبرره، غير أن الاتحاد الأوروبي يود اليوم أن يسجل شعوره بالقلق إزاء النتائج العامة التي توصل إليها التقرير. فهي توضح بأنه حدث استغلال واسع النطاق وغير قانوني للموارد الطبيعية وأشكال أخرى من الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن هناك صلة بين الاستغلال واستمرار الصراع. وهذا، بإيجاز، غير مقبول.

والاتحاد الأوروبي يحث الحكومات ومجموعات الثوار على أن تتحقق من المعلومات المتضمنة في التقرير، وتتخذ إجراءات لمنع أي استغلال غير قانوني وتمتنع عن الاستغلال الذي يسهم في استمرار الصراع. ونطلب أيضا من الأطراف الفاعلة الأخرى، سواء من الأفراد أو الشركات الخاصة، أن تتصرف بصورة مسؤولة وتتوقف عن المشاركة في أي استغلال غير قانوني. والاتحاد الأوروبي، بدوره، أحاط علما بالمعلومات الواردة في التقرير والمتصلة بصفة خاصة بالأنشطة المزعوم قيام شركات أوروبية بها، وإن الدول الأعضاء تتابع حاليا بحث هذه المعلومات.

جلسة اليوم لها أهمية حاسمة بصفتها منتدى تعبر فيه الأطراف عن مواقفها ردا على التقرير الذي قدمه فريق الخبراء. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره بصفة خاصة لحضور وزراء من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي وأوغندا جلسة اليوم، وأنا أرحب بالإعلانين اللذين أصدرهما هذا الصباح وزيرا أوغندا وبوروندي بشأن إجراء تحقيقات تتعلق بأنشطة رعاياهما. ونعتبر مشاركتهما بنشاط علامة تدل على التزام حكومتيهما بالمشاركة في حوار بناء بشأن القضايا التي يعالجها الفريق. وينبغي متابعة هذا الحوار السياسي، فيما بين الأطراف المعنية بصورة مباشرة وفيما بينها وبين مجلس الأمن والأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته، على حد سواء، كي يتسنى اتخاذ تدابير تؤدي بصورة فعالة إلى إنهاء الاستغلال غير القانوني والاستغلال الذي يؤدي إلى استدامة الصراع.

ويتسم وضع إطار قانوني لإدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة بأهمية قصوى من أجل أي سياسة إنمائية على الأجل الطويل. ومع خروج جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة بصورة تدريجية من الصراع المدمر الذي احتوى المنطقة، سوف تزيد فرص الاستثمار في مجالات إعادة التأهيل والتعمير والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وسوف يظل الاتحاد الأوروبي على استعداد لتلبية تلك الاحتياجات، بما في ذلك مساعدة بلدان المنطقة في وضع إطار مستدام لإدارة الموارد.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد موقفه بأن إقرار سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية لن يتحقق إلا بتسوية يتم التوصل إليها بالتفاوض من أجل إقرار السلام تكون عادلة لجميع الأطراف؛ وباحترام السلامة الإقليمية والسيادة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية واحترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في جميع دول المنطقة؛ وبمراعاة المصالح الأمنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة لها. ونؤكد من جديد دعمنا القوي لاتفاق لوساكا بصفته الأساس الذي تم التوصل إليه باتفاق جماعي لإقرار السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة.

وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل الذي يفيد بأنه تحقق قدر من التقدم في تنفيذ اتفاق لوساكا ويؤكد بخاصة على أن المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد بدأت. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بالخطط الرامية إلى إيفاد بعثة لمجلس الأمن إلى المنطقة في وقت متأخر من هذا الشهر. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أمله في أن يساعد هذا الالتزام النشط من مجلس الأمن الأطراف في اتخاذ القرارات الصحيحة نحو السلام.

وتتسم دراسة التفاعل بين المصالح الاقتصادية والصراعات المسلحة بأهمية قصوى كي يتسنى لنا أن نفهم فهما كاملا على نطاق شامل التهديدات التي يتعرّض لها في الوقت الحاضر السلام والأمن الدوليان. ويرحب الاتحاد الأوروبي بزيادة الاهتمام الذي يبديه مجلس الأمن في جدول أعماله بهذا الجانب في سياق عدد الصراعات الجارية في الوقت الحاضر.

أخيرا، أضم صوتي إلى أصوات الذين أعربوا اليوم عن الأسف والغضب إزاء مقتل ستة من موظفي لجنة الصليب الأحمر الدولية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعرب عن تعازينا لأسرهم وأقربائهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل ناميبيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأثني على السفير غرينستوك للطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس في شهر نيسان/أبريل.

ويرحب وفدي بوزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويرحب أيضا بوزيري أوغندا وبوروندي وبالمبعوث الخاص من رواندا.

وأعرب أيضا عن الشكر للسيدة با - نداو، رئيسة فريق الخبراء، لعرضها تقرير الفريق هذا الصباح.

في البداية، أعرب عن أسف وفدي العميق وتعازيه المخلصة للمقتل المفجع لستة من موظفي لجنة الصليب الأحمر الدولية يوم ٢٦ نيسان/أبريل في مقاطعة إيتوري في شمال شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. هؤلاء الأشخاص الستة لقوا حتفهم أثناء تقديمهم مساعدة إنسانية يحتاج إليها شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى حد كبير. ونعرب عن الأمل في ألا تؤدي هذه المأساة إلى وقف العمل الهام الذي تقوم به لجنة لصليب الأحمر الدولية والمنظمات الإنسانية الأخرى. ويشجب وفدي هذا العمل الجبان بأقوى العبارات الممكنة ويطالب بإجراء تحقيق فوري لضمان تقديم مرتكبي هذا الحادث ومحرضيهم إلى العدالة لمحاكمتهم. وفضلا عن ذلك، ينبغي لكل فرد أن يشجب أعمال القتل هذه. وهذه الحادثة الأخيرة تقدم مرة أخرى دليلا على الانتهاكات

الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ترتكب في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

على النقيض مما استمعنا إليه من بعض الوفود هذا الصباح، قدم الفريق تقريرا موضوعيا وشاملا ومدعوما بالأدلة. وكانت طرق عمل الفريق صحيحة واتبع الفريق نهجا شاملا بإجراء مناقشات مكثفة مع الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. والفريق باستخدامه وثائق المنشأ للموارد والسلع، الصادرة عن البلدان ذاتها في أغلب الأحيان، وباستخدامه أيضا الإحصاءات الحيوية، إنما كشف بصورة موضوعية عن التفاوتات بين الصادرات والتجارة قبل الحرب وأثناءها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولقد أكد هذا النهج دون أي شك قيام البلدان المعتدية ومجموعات الثوار والأفراد بنهب بلا رحمة لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية بما يتجاوز التجارة العادية بموجب اتفاقات تجارية ثنائية أو متعددة الأطراف.

وأنا شخصيا، لم أتوقع من بلدان أوغندا ورواندا وبوروندي أن تقول: ''نعم، نحن ننهب موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية''. وحتى في عام ١٩٩٨، عندما اعتدت هذه البلدان لأول مرة على جمهورية الكونغو الديمقراطية، أنكرت أن لها قوات في الكونغو، ولكنها اعترفت بذلك فيما بعد. وظلت بوروندي بصفة خاصة تنكر ذلك إلى عهد قريب، حين أكدت للعالم أنها سحبت ثلاث كتائب من الكونغو وأن الباقي فيه اثنتان. وهذه المعلومات في حوزة مجلس الأمن، ونرى ضرورة ألا ينخدع المجتمع الدولي بمحاولات للإنكار من هذا القبيل.

ويتجلى في نوعية التقرير، علاوة على ذلك، ما يتسم به أعضاء الفريق من احتراف مهني رفيع المستوى. فقد التزموا طوال عملهم بمعيار صارم في إقامة أدلة لا يرقى إليها الشك من أجل إثبات نتائجهم. ويتضح من الاستنتاجات التي يخلص إليها التقرير أن غزو جمهورية الكونغو الديمقراطية جرى لاعتبارات اقتصادية، وليس لشواغل أمنية كما تزعم القوات الغازية. وينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ تدابير حازمة لتصحيح الأوضاع وردع من تسول له نفسه ارتكاب فظائع كهذه في المستقبل.

ويعرب وفدي عن تأييده الكامل للاستنتاجات التي انتهى إليها الفريق. فالتقرير من بدايته إلى نهايته حافل بالمفاجآت المثيرة للقلق، من قبيل الدور الذي تؤديه بعض المؤسسات المالية في التشجيع بشكل مباشر أو غير مباشر على الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن دواعي القلق العميق أن تلك المؤسسات لم تساورها الشكوك قط في تزايد صادرات البلدان المعتدية من الموارد، بل وكافأتها على ذلك بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون رغم أن من الواضح أنها عاكفة على نهب موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية، وينبغي مواصلة التحقيق في هذا الأمر.

لقد قلنا منذ البداية إن المنفعة الاقتصادية لم تكن أبداً الحافز على اشتراك ناميبيا في الصراع الدائر بجمهورية الكونغو الديمقراطية، بل حفزها عليه مبدأ المساعدة في الدفاع عن دولة شقيقة من الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مواجهة العدوان الخارجي. وكان هذا العمل متمشياً تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، وكان يرمي إلى إعادة السلام والاستقرار إلى ربوع جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتعرب حكومة ناميبيا عن تأييدها للتوصيات التي أصدرها فريق الخبراء بهدف كبح جماح الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الأهمية بمكان دفع تعويضات لشعب جمهورية الكونغو

الديمقراطية عن سلب ممتلكاته وعن نهب بلده بصفة عامة. وتؤيد الحكومة الناميبية كذلك تمديد ولاية فريق الخبراء، مما يتيح للفريق إجراء تحقيقات للمتابعة.

ويرجع تأييد ناميبيا لتنفيذ توصيات الفريق إلى اعتقادها الراسخ بأنه ينبغي استكشاف جميع السبل والبحث في كل الفرص المؤدية لتهيئة مناخ يساعد على تنفيذ اتفاق لوساكا. وفي هذا الصدد، ندعو مجلس الأمن إلى كفالة التنفيذ الكامل لاتفاق لوساكا، ولخطتي كمبالا وهراري لفض الاشتباك، ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن تنفيذ القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠) يكتسي أهمية خاصة، حيث يطالب في جملة أمور أخرى بترع السلاح الكامل في كيسانغاني.

ومما يبعث على القلق أن الفريق قد انتهى إلى ما يلي:

> ”واستغلال الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية من جانب الجيوش الأجنبية أصبح منتظماً. ... وتكوين العصابات الإجرامية بدأ[يـ]صبح أمراً عادياً في الأقاليم المحتلة. وهذه العصابات الإجرامية لها تأثيرات واتصالات في جميع أنحاء العالم، وهي تمثل المشكلة الأمنية الخطيرة التالية في المنطقة“. (S/2001/357، الفقرة ٢١٤)

وفي ذلك الاستنتاج من الأهمية العاجلة ما يكفي لاتخاذ المجلس إجراء فورياً لوضع حد لتلك الأنشطة الإجرامية.

ختاماً، يعرب وفدي عن ترحيبه بقرار المجلس إيفاد بعثة إلى منطقة البحيرات الكبرى هذا الشهر. ويحدونا الأمل أن تتمخض نتائج هذه الزيارة عن مزيد من الزخم لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي ممثل السودان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عروة (السودان) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أتقدم لكم بخالص التهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. وننتهز هذه الفرصة السانحة لنشيد بجدول الأعمال الحافل الذي احتوى عليه برنامج المجلس لهذا الشهر. كما أتقدم في ذات السياق للصديق السفير جيرمي غرينستوك بخالص التهنئة على الأداء الممتاز والنتائج التي تحققت إبان تولي المملكة المتحدة الرئاسة في الشهر المنصرم.

لم يكن في نيتنا على الإطلاق أن نشارك ببيان في جلسة المجلس اليوم حول تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فنحن نثق في الأسباب المشروعة التي دفعت المجلس لتشكيل فريق الخبراء. ونرى أن فريق الخبراء بذل مجهودا كبيرا في التقرير يستحق عليه الإشادة. ونأمل أكثر في أن يكون المجلس، في إطار ولايته في حفظ السلم والأمن الدوليين، قادرا على وضع المعالجات المناسبة لنهب ثروات الكونغو الديمقراطية ومعاقبة المجرمين عليه.

إلا أن النظام الأوغندي، الذي أزكمت رائحة فساده الأنوف، قد اضطرنا لهذا البيان، إذ آثر مجددا ولصرف الأنظار عن الاتهامات الموجهة إليه، أن ينشر الأكاذيب، وهو الذي عرف رئيسا ونظاما بأنه يكذب كما يتنفس، حول أسباب غزوه الفاضح للكونغو الديمقراطية في انتهاك سافر لكل القوانين والأعراف الدولية، متذرعا بأسباب وحجج واهية، من بينها احتواء خطر من السودان، وهي الاتهامات الباطلة التي احتوتها رسالة وزير شؤون الرئاسة الأوغندي لمجلس الأمن في الوثيقة S/2001/378 وأكد أمامكم اليوم الوزير الأوغندي أنها تتضمن موقفهم من التقرير.

إن الحقائق دائما تتحدث عن نفسها، فالحدود السودانية مع الكونغو الديمقراطية كانت وما زالت منذ أكثر من عشر سنوات تحت سيطرة المتمردين في جنوب السودان (SPLA) كما أن الحدود مع أوغندا ظلت منذ عام ١٩٩٦ أيضا تحت سيطرة المتمردين بالتعاون مع أوغندا التي قامت أيضا بغزو مماثل للأراضي السودانية. كما أن أقرب نقطة إلى الحدود الكونغولية الأوغندية التي تقع تحت سيطرة الحكومة السودانية تبعد أكثر من مائة وخمسين ميلا، فكيف يستقيم عقلا ما ظلت تردده القيادة الأوغندية من ذرائع كاذبة. إن تذرع النظام الأوغندي المستمر بأن غزوه للكونغو الديمقراطية تم لاحتواء تهديدات أمنية من السودان لم يصمد كثيرا إذ كشف تقرير فريق الخبراء الحقيقة التي أصبحت الآن واضحة للعيان، والتي ذكرناها نحن من قبل أمام هذا المنبر، ومن على منبر الجمعية العامة، وفي محافل أخرى، ولم تجد آذانا صاغية، بأن غزو أوغندا للكونغو الديمقراطية كان جزءا من مخطط أوغندي خطير استهدف استغلال ثروات الكونغو الديمقراطية، وهو ما خلص إليه أخيرا فريق الخبراء الذي فوضه مجلسكم الموقر للتحقق من هذه الانتهاكات، إذ تشير الفقرات ٢٧ و ٢٨ من التقرير بوضوح إلى أن تدخل أوغندا في المناطق التي تقع فيها مناجم الذهب والماس قد تم لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية، وأن الأسباب السياسية والأمنية لم تكن إلا ستارا وغطاء لعمليات نهب منظمة وواسعة النطاق لثروات جمهورية الكونغو الديمقراطية صبت في النهاية لصالح رئيس أوغندا الفاسد وأفراد أسرته الفاسدين. ترى هل تريد أوغندا أن تدعي بأن السودان هو الذي أمر بتشكيل فريق الخبراء هذا؟ أم أن السودان هو الذي قام بالبحث وبكتابة هذا التقرير؟ إن رسالة أوغندا، والتي تجعل هدفها السودان، في رأينا، تستخف بالعقول وتهين ذكاء الآخرين.

إن النظام الأوغندي، الذي يحاول إيهام الأسرة الدولية بمبررات تفتقر للمنطق وتجافي المعقولية حول عدوانه على الكونغو الديمقراطية، هو ذات النظام الذي تسبب في الأزمات والكوارث التي يعاني منها إقليم البحيرات الآن، وهو ذات النظام الذي يهدد الأمن والسلم الإقليميين، وذات النظام الذي انتهك المبادئ الدولية، وعلى رأسها ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، في سلوك غير مسبوق يتجاوز كافة المبادئ الدولية التي تحكم أسس ومبادئ العلاقات الدولية.

وحتى لو افترضنا أن أوغندا تدخلت في الكونغو الديمقراطيةلأسباب أمنية، فإن هذه المبررات يجب أن تجد الإدانة الواضحة من مجلس الأمن، باعتبارها منطقا شاذا ومعوجا في العلاقات الدولية التي تحفظ السلم والأمن الدوليين، وهو مبرر خطير، إذ يتيح لأي دولة أخرى من الناحية النظرية الاعتداء على أوغندا متذرعة بذات الأسباب، علما بأن العديد من الدول المجاورة لأوغندا تواجه تهديدات أمنية خطيرة تنطلق من الأراضي الأوغندية وتشمل الدعم المباشر من الحكومة الأوغندية للإرهابيين والخارجين عن القانون والمرتزقة ومختطفي الأطفال.

إن النظام الأوغندي، الذي يتباكى اليوم أمامكم حول دعم السودان للجماعات المتمردة في أوغندا، هو نفس النظام الذي يحتضن حركة التمرد في جنوب السودان، ويقدم لها التسهيلات العسكرية والسوقية في أعمالها الإرهابية في جنوب السودان. بل إن استغلالا ونهبا مماثلا للموارد الطبيعية، كالذي فعله في الكونغو الديمقراطية يقوم به النظام الأوغندي الآن في بعض المناطق السودانية الحدودية مع أوغندا والتي تحتلها حركة التمرد في جنوب السودان بدعم مباشر من أوغندا، حيث تشير المعلومات المتوفرة لنا عن عمليات نهب واسعة لثروات السودان من الذهب والأخشاب وسن الفيل. هذا يوضح أن الطغمة الفاسدة في أوغندا لم يكفها ما نهبته من ثروات الكونغو الديمقراطية والذي تحولت عبره بين عشية وضحاها إلى دولة مصدرة

للذهب والماس في أفريقيا، بل امتدت يدها لتمارس ذات النهب والسرقة في جنوب السودان.

إن بإمكان النظام الأوغندي اختلاق ما يشاء من ادعاءات ومبررات، ولكنه لن يفلح في إقناع الأسرة الدولية بأن تدخله في الكونغو الديمقراطية تم على أساس أمني، فالأدلة والبراهين واضحة والتقرير يتحدث عن نفسه، هذا علاوة على أن القيادة الأوغندية معروف عنها تعطشها للدماء وأطماعها التوسعية غير خافية على أحد، إذ كان الرئيس الأوغندي، وهو هتلر أفريقيا الجديد، يمني نفسه بتأسيس امبراطورية وهمية ولو على جماجم الأبرياء من الشعوب في منطقة البحيرات.

لقد استجاب السودان لكافة المبادرات والآليات التي طرحت لإزالة أسباب الخلافات مع أوغندا، إلا أنها وبكل أسف لم تثمر لعدم توفر الإرادة السياسية لدى الجانب الأوغندي حيث سعى إلى تعطيل كافة الخطوات التي تم الاتفاق عليها. إن على القيادة الأوغندية أن تعي تماما بأنها لم تعد تحتمي بالقوى التي تقف خلفها لحمايتها وهي تنفذ جدول أعمالها. ولن يظل رئيس أوغندا طفلا مدللا إلى الأبد كما يعتقد، فالزمن يتغير والمصالح تتقلب، ولا بد لكل الأعمال القذرة وغير الأخلاقية التي تقوم بها أن تفوح رائحتها.

إننا وإذ نرفض، جملة وتفصيلا، الاتهامات الأوغندية التي هدفت إلى جر السودان إلى معركة جانبية عبر محاولة يائسة لصرف الأنظار عن جرائم النهب الموثقة في التقرير المعروض أمامكم الآن، نطالب مجلس الأمن، بعد أن تملك كافة الحقائق والأدلة، أن يتصرف بحزم لردع القيادة الأوغندية لما أقرت به علنا من غزو لجمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار لتواجدها في أراضيها ومواصلة نهب ثرواتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل أنغولا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مانغويرا (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): سيدي، بالنيابة عن حكومة بلادي وبالأصالة عن نفسي، أود أولا أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن عن الشهر الحالي. وأود أيضا أن أهنئ الرئيس السابق على الأسلوب القدير والحكيم الذي أدار به أعمال هذه الهيئة أثناء ولايته.

وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتناني لعقد هذه الجلسة المفتوحة للمجلس بشأن تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كذلك أنوه بحضور وزراء جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وبوروندي.

إن التقرير قيد النظر وثيقة ذات قيمة واقعية هامة تصف ما يحدث من شتى طرائق النهب الخطير والاستغلال غير القانوني للموارد في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتركز بصفة خاصة على عواقب هذه الأنشطة والصلات بين تمويلها واستمرار الصراع في ذلك البلد. ونهنئ فريق الخبراء على بحثهم الممتاز.

وظروف وجود وولاية أنغولا وحلفائها في جمهورية الكونغو الديمقراطية معروفة على نطاق واسع. والواقع أن التقرير يميز تمييزا واضحا بين دور "القوى المدعوة" و "القوى الغازية" عندما يشير إلى أنغولا وناميبيا بوصفهما البلدين اللذين يمولان مشاركتهما في هذا الصراع من أرصدة المصروفات في ميزانيتيهما الاعتياديتين ولا يتصرفان على نحو مريب.

وفي حالة أنغولا، يبين هذا التمييز اعترافا بسياسة حكومة بلادي التي تنبني، ضمن جملة أمور، على مبدأ الدفاع عن سيادة البلد وحدوده؛ وعلى احترام سيادة الدول الأخرى؛ وعلى اتباع سياسة حسن الجوار.

ولا شك في أنه لا يمكن التوصل إلى حل لقضية الكونغو إلا بتنفيذ اتفاقات لوساكا وبروتوكولاتها الإضافية، فضلا عن تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن هذه الهيئة، مما يشكل الشروط المسبقة لحل دائم للمسائل التي أثيرت في هذا التقرير، مثل النهب والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات، وهذه عملية يمكن للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور هام فيها.

وختاما نفهم أن المجلس يولي اهتماما خاصا لتوصيات فريق الخبراء، وبخاصة فيما يتعلق باعتماد تدابير ملموسة لإنهاء الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وللسعي إلى تعويض الأضرار التي أصابت جمهورية الكونغو الديمقراطية وإصلاح تلك الأضرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مواكاواغو (تنزانيا) (تكلم بالانكليزية): يقدر وفد بلادي فرصة مخاطبة مجلس الأمن في هذه المناقشة المفتوحة عن جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويرحب وفد بلادي كذلك بتقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرى أنه إسهام عظيم في جهودنا الجماعية لتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق السلم والازدهار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولصالح شعبها.

إن تنزانيا بلد يتشاطر الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتيجة للحرب في ذلك البلد، كان علينا أن نستضيف اللاجئين منه. لقد شهدنا أيضا ببالغ الألم معاناتهم، حتى ونحن نتحمل عبء استضافتهم. إن هذه الظاهرة تشغلنا عن قضايا أكثر إلحاحا تتعلق بالتنمية في مناطقنا الواقعة على الحدود.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، فبالنسبة لرئيسي، السيد بنجامين مكابا، وحكومته، لا يوجد شيء له هذه الأهمية الفريدة مثل السلام في ذلك البلد. لذلك فإن السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليس لمصلحة جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب بل في مصلحتنا نحن الشخصية أيضا.

وفي هذا الصدد، ننظر ببالغ القلق إلى الادعاءات التي يطلقها فريق الخبراء في الفقرة ١٤٥ من التقرير الخاص بدور الموانئ والمطارات في دار السلام بوصفها نقطة عبور لما توصف بالأنشطة التجارية للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، وكذلك دور بنك تنزانيا كنقطة إيداع للماس من جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل شحنها المزعوم إلى بلجيكا وجنوب أفريقيا وهولندا. ونحن نعتبر هذه ادعاءات خطيرة.

وهناك مدلولات وراء وضع هذه الادعاءات ضمن الجزء الثالث من التقرير، المعنون ”الصلات بين استغلال الموارد الطبيعية واستمرار الصراع“. والمعنى الضمني الواضح، وربما غير المقصود، هو بالطبع أن الميناء والمطار وبنك تنزانيا تُستخدم بعلم أو بدون علم في تمويل استمرار الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإذا كانت هذه الادعاءات صحيحة تكون هذه الأنشطة بلا شك انتهاكا واضحا للسياسة والالتزامات المعلنة للحكومة. لذلك فإن الحكومة مهتمة بمعرفة صحة هذه الادعاءات.

وللأسف لا يساعد التقرير كثيرا في هذا الصدد. ففي الفقرة ١٤٥ يزعم التقرير أن أغلبية المعلومات التي

تم الحصول عليها من وثائق وأفراد في دار السلام وأماكن أخرى

”توصي إلى حد كبير بأن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وأطراف أخرى تسوق الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية – الذهب والماس والأخشاب – عن طريق دار السلام.“

إلا أن تلك الفقرة تنتقل لتذكر أن التجمع الكونغولي ابتكر آلية تعطي واجهة شرعية للوثائق التي تغطي عمليات الشحن، ”مكتملة بالأختام والتوقيعات المطلوبة مما يدل على الموافقة عليها وإصدارها من كينشاسا ولوبومباشي“.

ومن المدهش رغم ذلك أن التقرير لم يحدد الأطراف الحقيقية في تنزانيا التي تتعامل مع هذه الوثائق على وضعها هذا وبحسن نية. هذا أمر ذو أهمية خاصة لأننا كبلد علينا التزام شرعي بتسهيل الشحن القانوني للبضائع المتجهة إلى البلدان غير الساحلية على حدودنا الغربية أو القادمة منها، بما فيها شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكما هو متفق عليه بين حكومتَينا.

علاوة على ذلك، يقلقنا أيضا أن التقرير يزعم في الفقرة ١٤٦ بأن

”شحنات الذهب والماس والأخشاب يقوم بها في دار السلام، وبالتعاون مع ممثلي التجمع الكونغولي، كيان أعمال سري يعتقد أنه أُنشئ لغرض تسهيل دعم العمليات المالية والتموينية للتجمع الكونغولي.“

ويبقى ممثلو التجمع الكونغولي والشركة السرية بلا أسماء. والأمر الأكثر غموضا هو أنه يقال، في نفس الفقرة، إن تلك الأنشطة ”منفصلة عن عمليات تباشرها حكومة رواندا عبر كيغالي“. وتود حكومتي الحصول على تفاصيل حتى تستطيع التحقيق فيها.

وحكومتي راغبة ومستعدة لأداء دور بنَّاء جدا في جهودنا لإنهاء الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن لا يمكننا أن نفعل ذلك إلا في إطار حقائق دامغة أو عملية شفافة. ونحن ندرك تماما أنها لم تكن مهمة سهلة على فريق الخبراء. ومع ذلك، وفي ظل الظروف السائدة، يصعب علينا الرد بطريقة بنَّاءة ومعقولة على المزاعم الواردة في الفقرات ١٤٥ و ١٤٦ و ١٨٢ و ١٩١ من التقرير.

ويظل باب الحوار مع الفريق وهذا المجلس مفتوحا بالنسبة لحكومتي. وللأسف، على الرغم من النتائج الواردة في الفقرات ١٤٥ و ١٤٦ و ١٨٢ و ١٩١، التي من الواضح أنه تم الحصول عليها من أطراف ثالثة، التي ترجح ”بدرجة كبيرة“ استخدام كيانات في تنزانيا كنقطة عبور للتسويق غير السليم للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، إلا أن الفريق اختار ألا يزور دار السلام، كما يبرهن على ذلك المرفق الثاني للتقرير. وبالتالي لم تعقد لقاءات مع أي مسؤول حكومي أو أي تنزاني معروف. وقد يكون هذا الإغفال قد أفسد بلا قصد صلاحية تلك الأجزاء من التقرير التي نتناولها. ويتطلب هذا الخطأ الكبير تصحيحا.

ونحن نمد أيضا يد العون. ونفعل هذا ليس لمصلحة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب بل أيضا لمصلحة السلم والرخاء في المنطقة.

ختاما لكلمتي، ينضم وفدي إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن أسفنا الشديد على فقدان أرواح ستة موظفين في اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الشهر الماضي. ونعرب عن تعازينا الحارة إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية وإلى الأسر المكلومة. وندين مرتكبي هذا العمل الشنيع؛ ولا ينبغي أن يمر دون عقاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل زمبابوي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جوكونيا (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، شأني شأن زملائي الذين تكلموا قبلي أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. إن توقيت جلسة اليوم، الذي يجيء مباشرة عقب صدور تقرير الأمين العام عن جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما كان له أن يكون أفضل من ذلك توقيتا. ووفدي يعتبر أنه لمن التميز له أن يناقش مسألة على هذا القدر من الأهمية أمام مجلس الأمن.

ويرحب وفدي بالمناقشة المفتوحة لتقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية، ويود أن يغتنم هذه الفرصة لتهنئة الرئيسة السيدة با - نداو وأعضاء فريقها على العمل الرائع الذي أنجزوه في فترة قصيرة من الوقت.

إن السيدة با - نداو وفريقها بوسعهما الاطمئنان على أن زمبابوي ستقدم تعاونها الكامل للفريق لدى زيارته لهراري خلال مرحلة التحقيقات.

إن التقرير المعروض علينا، والذي يظهر جوانب خفية، يوفر تبصرا في الجوانب الاقتصادية الكامنة في الصراعات المسلحة المعاصرة في منطقة البحيرات الكبرى. وبالنسبة لزمبابوي فإن هذا التقرير يثبت ما كنا نقوله على الدوام، ألا وهو أن السبب الحقيقي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليس صرخات التظلم ولكنه قوة الجشع الصامتة.

وإزاء هذه الخلفية، خلفية الإخفاقات السابقة من جانب المجتمع الدولي في المساءلة عن وجود جداول أعمال اقتصادية في حالات الصراع، التي كانت في بعض الأحيان تقوض بشدة الجهود الدولية الرامية إلى تنسيق اتفاقات سلام هشة، فإن هذا التقرير يمثل اتهاما لتلك البلدان التي غزت الكونغو، وينبغي له أن يحمل هذه الهيئة على بذل كل جهد لضمان انسحاب القوات غير المرغوب فيها من الكونغو وفق قرارات مجلس الأمن.

واسمحوا لي بأن أتعجل الإشارة إلى أنه بالرغم من أن مساعي الدول المعتدية المغامرة في الكونغو للاستفادة ماديا من الحرب عن طريق النهب وغير ذلك من أشكال التراكم العنيف تكاد لا تكون ظاهرة جديدة إلا أن هذا الأمر كان ممكنا بفضل المشاركة المتعمدة للقطاع الخاص الدولي الذي يجب أيضا توبيخه على انتهاجه لموقف سلبي تجاه الصراع الذي كلَّف ثلاثة ملايين كونغولي بريء أرواحهم. ولا بد من إشراك القطاع الخاص الدولي، ولا سيما قطاعي استخراج المعادن والخدمات، لمعرفة رأيه في الدور الذي اضطلع به في إيقاد جذوة الصراع واستمراره في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي أعقاب النتائج التي توصل إليها هذا التقرير، فإن وفدي لديه صعوبة بالغة في تأييد فكرة "الشواغل الأمنية" للدول المعتدية، من جهة، وحجة "الظلم" التي تدفع بها القوات الموالية لهم.

وإننا يمكن أن نتجادل هنا وهناك عن الظلم الواقع على الجماعات المتمردة، ولكن هذا التقرير يثبت بما لا يدع مجالا للشك أن ما لدينا في الكونغو إنما هو تمرد دافعه الجشع.

بينما ليس في نية وفدي أن يهاجم هذه النقطة، فلنتذكر قصة الشخصين الثملين اللذين تشاجرا لأنهما كانا ثملين، وعندما سئلا عن المشاجرة، بررا سلوكهما تحت تأثير السكر بتوضيحات تتعلق بالضيم، بحجة "هو ضربني أولا". وقد حجب السبب الحقيقي للصراع - السكر - بالحديث

عن الضيم. وفي الصراع في عالم الواقع، مثلما تشهد في الكونغو، هذا الحديث عن الضيم، سواء كان على أسس عرقية أو سياسية أو اجتماعية، يحجب أيضا الحقائق الأساسية عن مكمن الصراع. ولكن بفضل هذا التقرير، من الواضح الآن أن الهبة الهائلة في الكونغو من الموارد الطبيعية أصبحت نقمة وليست نعمة. ويقع على عاتق المجتمع الدولي واجب تجريم تجارة السلع الأولية التي جعلت الدول المعتدية تنتفع من الحرب.

ويلاحظ وفدي مع الاهتمام أن التقرير حدد زمبابوي بوصفها حالة خاصة. وما أمتع ذلك. وإذ نأخذ في الحسبان أن مجلس الأمن بموجب البيان الذي أدلى به رئيسه في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/20)، طلب إلى الأمين العام إنشاء فريق خبراء يعنى بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية للكونغو بولاية لجمع المعلومات عن جميع أنشطة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والثروات الأخرى في الكونغو، بما في ذلك انتهاك سيادة ذلك البلد؛ واسمحوا لي أن أذكر هذه الهيئة الموقرة أن زمبابوي موجودة في الكونغو بدعوة من الحكومة الشرعية لذلك البلد.

وفي ٢٧ آذار/مارس من هذه السنة خاطب فخامة الرئيس جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية البرلمان الزمبابوي. وبعد الإعراب عن تقديره للتضامن الأفريقي الذي أظهرته زمبابوي، وأنغولا، وناميبيا، استجابة لطلب الحكومة الشرعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية للدفاع عن سلامتها الإقليمية وسيادتها، وبعد الدعوة إلى التعاون الاقتصادي ذي الفائدة المشتركة بين زمبابوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشجيع ذلك التعاون، والإشارة إلى ”مشروعاتنا المشتركة مثل مناجم سينغا، من بين مشروعات أخرى“، قال ما يلي:

”ينبغي عدم الخلط بين المشاريع المشتركة بين الحكومتين ونهب الموارد المعدنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، كما هي الحالة في المناطق المحتلة من بلدي“.

ومضى إلى دعوة الخبراء من كلا الجانبين ليأتوا بـ ”مشروعات ابتكارية جديدة تعود بالفائدة على بلدينا“ وأننا ”يجب أن نسرع بتنفيذ مذكرة التفاهم، التي تشمل حرية حركة التجارة بالبضائع والأشخاص بين بلدينا“. واختتم الرئيس كابيلا بقوله:

”إن العلاقة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا وناميبيا وزمبابوي بوجه خاص ومنطقة التعاون الإنمائي في الجنوب الأفريقي بوجه عام يجب أن تكون نموذجا جيدا للتكامل وللتعاون في الجنوب الأفريقي“.

فمن هو أكثر تأهيلا للتصريح بشأن قانونية التعاون الاقتصادي بين زمبابوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية من رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسه؟

إن التقرير المعروض علينا يلمح إلى أن رئيسي، فخامة السيد روبرت غابريل موغابي، قد أخبر ذات مرة محاورين لم تذكر أسماؤهم أن الرئيس الراحل كابيلا قد منحه امتيازا للتعدين. والتلميح هنا هو أن رئيسي استمد مكسبا شخصيا من تدخل زمبابوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي نفس السياق، يقول الفريق إنه لم يستخلص أي استنتاجات من تعاون زمبابوي الاقتصادي مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. فلماذا إذا يسمح بتضمين هذا التلميح في التقرير؟ إن حكومتي ترفض هذا الغمز بما يستحقه من الاحتقار.

وكما أوضح الرئيس جوزيف كابيلا، أن المشروعات المشتركة وغيرها من عمليات الشركات

الزمبابوية في جمهورية الكونغو الديمقراطية مسألة علنية ويجري تنفيذها في إطار اتفاقات مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي توافق مع قوانين ذلك البلد.

واسمحوا لي أن أشير إلى أن العديد من البلدان والشركات الأجنبية، وأغلبيتها من البلدان المتقدمة النمو، تعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا للقوانين الدولية والوطنية لذلك البلد بنفس الطريقة التي تعمل بها زمبابوي، ولكنها لم تعامل كحالات خاصة.

ولذلك فإن توضيح الرئيس جوزيف كابيلا لتدخل زمبابوي في الكونغو يختلف كثيرا عن الاستنتاجات التي استخلصها التقرير المعروض علينا، وليس من الصعب توضيح السبب.

ولأن التقرير يعامل تدخل زمبابوي في الكونغو من منظور تاريخي، فإنه يجعل كل الممارسة ممارسة روتينية، وبذلك يهنئ الفريق نفسه على أداء مهمته بالخروج باستنتاجات بعدم التعاون، ولكن لأسباب خاطئة.

ولوضع الأمور في نصابها الصحيح، دعونا نرجع بالذاكرة إلى الوراء إلى عام ١٩٩٨. ففي حوار الجنوب الأفريقي الدولي بشأن الشراكة الذكية، المعقود في مدينة سواكوميوند الناميبية الساحلية في نهاية تموز/يوليه ١٩٩٨، طلب الرئيس الأوغندي موسيفيني من الرئيس موغابي، بصفته رئيسا للجهاز المعني بالسياسة والدفاع والأمن للشركة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أن يعقد اجتماعا لمناقشة الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأبلغ الرئيس موسيفيني الرؤساء، الزامبي موغابي، والتنزاني مكابا، والناميبي نيموما، أن المشاكل تختمر في شرقي الكونغو، وأنه ينبغي لموغابي وزملائه أن يتصلوا بكابيلا رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية والرئيس الرواندي آنذاك بيزيمونغا للتأكد مما يحدث.

وبناء على طلب الرئيس موسيفيني، دعا الرئيس موغابي عقد اجتماع قمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا، ورواندا، وزامبيا، وتنزانيا، وزمبابوي، في شلالات فيكتوريا في ٧ و ٨ آب/أغسطس ١٩٩٨. ونتج عن الاختلاف في مؤتمر قمة شلالات فيكتوريا فيما يتعلق بطابع الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية - ما إذا كان تمردا داخليا ضد كابيلا، كما ادعت رواندا وأوغندا، أو تدخل أجنبي إنشاء لجنة تتألف من ناميبيا، وتنزانيا، وزامبيا، وزمبابوي، ذات ولاية مزدوجة. وكانت الولاية كما يلي: التحقق مما إذا كان القتال في جمهورية الكونغو الديمقراطية نتيجة لتمرد داخلي أو عدوان من بلدان مجاورة، والتوصية بإيجاد وسيلة للمضي قدما وفقا لنتائج التحقق.

ومتابعة لما ذكر أعلاه، قام وزراء خارجية ناميبيا وتنزانيا وزامبيا، برئاسة وزير خارجية زمبابوي، بزيارة إلى أوغندا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومدينة غوما في الفترة من ١١ إلى ١٨ آب/أغسطس. وأجرى الفريق خلال رحلته مناقشات واسعة مع الرؤساء موسيفيني، بيزيمونغا، وكابيلا، وكاغامي، وقيادة المتمردين في غوما، وكذلك مع أهالي شرقي الكونغو، فيما يتعلق بحالة الحرب. وبالإضافة إلى تقارير شهود العيان عن ظهور قوات رواندية على جبهة القتال، هناك أيضا صدفة مثيرة تمثلت في أن التمرد لم يبدأ إلا بعد أن طرد كابيلا الضباط الروانديين من جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبعد أن أدرك الرئيس الراحل كابيلا أنه ليس بمقدوره احتواء الغزاة الأجانب وحده، طلب المساعدة من عدد من البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وجاء هذا الطلب خلال اجتماع للجنة الدفاع والأمن المشتركة فيما بين الدول، عقد في هراري يوم ١٨ آب/أغسطس لبحث الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولقد جاء التدخل العسكري من جانب أنغولا

وناميبيا وزمبابوي نتيجة لهذا النداء الذي وجهته الحكومة المعترف بها دوليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، العضو في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وفضلا عن ذلك، فإن طلب جمهورية الكونغو الديمقراطية الموجه إلى الجماعة الإنمائية كان يتفق مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة بشأن حق الدولة في أن تطلب مساعدة عسكرية إذا ما تعرض أمنها وسيادتها وسلامة أراضيها للتهديد. وكان هذا القرار متفقا أيضا مع قرار لجنة الدفاع والأمن المشتركة فيما بين الدول الذي اتخذته خلال اجتماع عقد في كيب تاون، بجنوب أفريقيا، عام ١٩٩٥، والذي اتفقت بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بموجبه على القيام بعمل جماعي في حالة وقوع محاولات انقلابية للإطاحة بالحكومات بالوسائل العسكرية. ومن هذا المنطلق، تدخلت قوات من بوتسوانا وجنوب أفريقيا في ليسوتو لقمع تمرد عسكري ضد حكومتها في عام ١٩٩٨.

واتساقا مع اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، بدأت زمبابوي تسحب قواتها من الكونغو، ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليؤكد مجددا أن زمبابوي ليست لديها أي مخططات خفية في الكونغو وأنها لا تسعى إلا إلى حماية سيادتها وسلامتها الإقليمية.

وأود كذلك أن أذكر بالدور الذي قامت به زمبابوي في قضية التحرر والكرامة الأفريقية. لقد نشرت زمبابوي قواتها في موزامبيق في عام ١٩٩٥ لتحارب جنبا إلى جنب مع الموزامبيقيين ضد حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية، صنيعة جنوب أفريقيا التي كانت تطبق نظام الفصل العنصري آنذاك. وظلت نفس هذه القوات في موزامبيق لمدة سبع سنوات وأسهمت بفعالية في إنهاء الحرب في موزامبيق بهدف واحد فحسب: مساعدة موزامبيق في استعادة السلام والاستقرار والتنمية.

ويؤيد وفد بلادي توصيات فريق الخبراء بشأن مسألة الجزاءات المحددة بصورة عامة ضد البلدان والأفراد المتورطين في الأنشطة غير القانونية؛ واتخاذ التدابير الوقائية للحيلولة دون تكرار الوضع الحالي؛ والتعويضات لضحايا الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية؛ وتحسين الآليات والقواعد الدولية التي تحكم بعض الموارد الطبيعية؛ والقضايا الأمنية.

ختاما، أقتبس من ديفيد كين، الذي قال:

”إن الصراع يمكن أن ينشئ اقتصادات حرب، وغالبا في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون أو تجار الحروب، وهذا يرتبط بالشبكات التجارية الدولية حيث يمكن أن ينتفع أعضاء المجموعات المسلحة من النهب. وفي هذه الظروف، يصبح إنهاء الحروب الأهلية أمرا صعبا. وقد لا يكون الانتصار مرغوبا فيه؛ والهدف من الحرب قد يكون بالتحديد إضفاء الصفة الشرعية على أعمال يعاقب عليها في زمن السلم باعتبارها جرائم“.

إن اعتماد التوصيات الواردة في التقرير سيكون رادعا لتلك القوات التي بدأت بالعنف ضد الشعب الكونغولي، بدعوى البحث عن الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي في أوغندا.

السيد مبابازي (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): أود في هذا الوقت المتأخر أن أتقدم بخالص التعازي للأسر المنكوبة للضحايا الستة العاملين في لجنة الصليب الأحمر الدولية، الذين قتلوا في شرق الكونغو وأود أن أبلغ هذا المجلس بأن قوات الدفاع الشعبي الأوغندية تعهدت بالمساعدة في جهود التحقيق وملاحقة المسؤولين عن ارتكاب هذه الجريمة.

أود كذلك أن أعلم المجلس بأنه حدث قبل يومين، في ١ أيار/مايو، وعلى الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، في حوالي الساعة السادسة مساء بالتوقيت المحلي، أن هوجمت إحدى الحافلات المزدحمة بالركاب المحليين بينما كانت قادمة من السوق على الجانب الآخر، ويفترض أن الهجوم من جانب الإنتراهاموي. وقد قتل الزعيم المحلي المسلم وزوجته، وقتل كذلك اثنان من رجال الأعمال، وأصيب ثلاثة آخرون. لقد وقع الحادث في منطقة قريبة جدا من المكان الذي شهد في آذار/مارس ١٩٩٩، على ما أعتقد، مقتل ثمانية سياح وحارس إحدى المحميات الطبيعية الأوغندية، على يد نفس القوات. ولقد شعرت أنه ينبغي أن أنقل إلى مجلس الأمن هذه المعلومات كيما يظل على علم بالوضع في المنطقة الحدودية.

أخيرا، أود ببساطة أن أقول إنني لن أرد على البيان الذي أدلى به السيد السوداني، خشية ألا يتمكن الناس من التمييز بيننا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أوغندا على بيانه بشأن الجهود التي تبذلها أوغندا للتعاون في ملاحقة قاتلي العاملين في لجنة الصليب الأحمر الدولية وتقديمهم للعدالة.

أعطي الكلمة للمبعوث الخاص لرئيس الجمهورية الرواندية.

السيد مازيمهاكا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): أريد أن أدلي ببضع ملاحظات ختامية عن هذه المناقشة التي أعتقد أنها كانت حافلة بالمعلومات والأفكار بالنسبة لوفدي حول مجريات التفكير والاتجاه في هذا التقصي الهام للحقائق الذي قرر المجلس إجراءه.

لقد حاولنا اليوم أن نؤكد للمجلس على الأسباب التاريخية التي دفعتنا للتدخل في الكونغو. فالمشاكل الأمنية التي تسببت فيها قوى إجرامية متمركزة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لبلداننا - رواندا وأوغندا وبوروندي، لا سبيل إلى إنكارها. والأمثلة على ذلك غزيرة. ولقد سرد زملائي للتو بعضا من أحدث هذه الأمثلة. وينبغي أن يعالج ذلك من خلال المجلس ومن خلالنا نحن في إطار العملية التي تعهدنا بها من أجل إعادة الأوضاع الطبيعية إلى المنطقة. وهذه هي إحدى توصياتنا.

ولسوء الطالع، وحتى قبل انتهاء هذه الجلسة، بدأنا نرى الآثار المترتبة على بعض المشاكل التي نعتقد أن التقرير قد تناولها. فالبلدان الأعضاء التي لم تتعاون مع الفريق استغلت هذه الفرصة اليوم لتوجيه النقد وإلقاء اللوم على الغير وإعلان براءتها - فيما يتعلق باستغلال الموارد في الكونغو. هذا هو واقع الحال في البيانات التي أدلى بها ممثلا ناميبيا وزمبابوي. واستغلوا هذه المناسبة لإحياء مناقشات اعتقدنا أننا انتهينا منها، وهي مناقشات شاركت فيها أطراف مدعوة وغير مدعوة إلى اتفاق لوساكا. وهذا ليس مفيدا جدا على الإطلاق، وهم يستمدون هذه الشجاعة من التقرير الذي اعتقدوا أنه نقطة انطلاق بشأن هذا الأمر.

حتى ولو كان الحال كذلك، فإنني لا أعتقد بأن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية قد دعت ناميبيا وزامبيا إلى هناك للقيام بأعمال النهب. لذلك لا يمكن وجود أي مبرر للشعور بالرضا الذاتي، لأنهما لم تتعاونا مع الفريق.

زميلي لم يقل هذا، لكنني أعتقد بأن المهم لنا أن نلاحظ أن بيان رئيس السودان تناول بكل بساطة مسألة أثارها الوزير مبابازي عن الكشف، على نحو غير ملائم، عن شخصيات في منطقتنا للإساءة إليها، وأعتقد أن الشجاعة والمناسبة المطلوبتين للقيام بذلك وفرتهما المناقشة لقضية وجيهة، ألا وهي التحقيق في إساءة استعمال الموارد في الكونغو. وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نكفل عدم اتخاذ إجراءات

أخرى بناء على هذا التقرير حتى نشهد تحقيقا كاملا وإجراء مناقشة أوسع مما أجرينا اليوم.

وأود أن أذكر مجددا أمام المجلس بأن حكومة رواندا ستتعاون مرة أخرى مع الفريق أثناء فترة ولايته الممددة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر المبعوث الخاص على بيانه وعلى تأكيده المكرر على الرغبة في التعاون مع الفريق في المستقبل.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. وأريد أن أشكر الوزراء، ورئيسة الفريق، وأعضاء الفريق على عملهم وإسهامهم في هذه المرحلة من مناقشتنا. وأعتقد بأن المناقشة، مثلما قال المبعوث الخاص للتو، كانت نيرة في عدد من النواحي. توجد، بطبيعة الحال، خلافات في وجهات النظر، ولكن يبدو أن هناك بعض الأسباب التي تدعو إلى الأمل في إمكان إحراز تقدم في تخفيف وتبديد الشواغل التي أثيرت واستكشفت اليوم.

وأود أن أعرب عن أملي في أن نتمكن في المناقشات التي سنجريها في هذه القاعة مستقبلا بشأن هذا الموضوع وغيره من تجنب الكلام المفرط الذي لا يسهم في تحقيق مقاصد هذا المجلس.

إن رأي المجلس بشأن هذه المرحلة من مناقشاتنا المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية سيرد في البيان الذي سأدلي به نيابة عن المجلس في وقت قريب، أي في الدقائق الخمس المقبلة.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الراهنة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

ترفع هذه الجلسة لتعقبها جلسة المجلس المقبلة بعد خمس دقائق.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.